سواسية

العدد الرابع ٠٠ مايو ١٩٩٥

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان CIHRS

SAWASIAH

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

هذا هو العدد الثانى من سلسلة أعداد «سواسية» الخاصة التى تدور حول محور واحد، هو وليد المزج بين نمط الأنشطة التى يقوم بها مركز القاهرة أو يشارك فيها فى فترة معينة، وبين اهتمامات القارىء المهتم والمتابع لقضايا حقوق الانسان.

محور العدد مفهوم من عنوانه، أما توقيته فجاء بمناسبة القمة الاجتماعية التى انعقدت فى كوبنهاجن فى الفترة ٣ – ١٢ مارس ١٩٩٥، والتى شارك فيها المركز بثلاثة أوراق نوقشت فى ورشتى عمل، وأعدها باحثين من السودان وباحثة مصرية.

إلى جانب العرض الموجز للأوراق الثلاث، يضم العدد ملفاً خاصاً لمشاهدات حية من واقع المناقشات الحقيقية التى جرت فى ملتقى المنظمات غير الحكومية فى كوبنهاجن، وقد جرى عرض هذه المشاهدات على الدارسين فى هيئة أميد ايست بالقاهرة. يحتوى العدد ايضا على محور خاص، أو لنقل جسرا يبدأ فى كوبنهاجن – حيث أخذت قضايا حقوق المرأة ثقلا خاصا – إلى بكين – حيث ينعقد المؤتمر العالمى الرابع للمرأة ، يمر هذا الجسر بعدد من المحطات – الاجتماعات الاقليمية والدولية من القاهرة، ونيويورك، وباريادوس.

كثيرون كانوا ينتظرون فى كوبنهاجن اسهامات هؤلاء الذين احترفوا لوم منظمات حقوق الانسان فى العالم العربى على عدم اهتمامها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أغلبهم لم يحضر، ومن أتى، جاء اسهامه أضعف كثيرا من ضجيج اللوم

– هذا العدد يستهدف القاء الضوء على بعض الأنشطة وثيقة الصلة التى قام المركز بها، أو كان طرفا فيه بالحضور أو بالمشاركة.

المحـــــرر

داخـــل العـــدد

* الدور الاقتصادى للطرق الصوفية ٣

•• أوراق مركز القاهرة فى كوبنهاجن

* هل للمجتمع المدني دور فى دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟ ٦
* المجتمع المدنى المصرى فى مواجهة كارثة السيول. ٧
* هل المرأة العربية مخلوق زائد عن الحاجة؟ ٨
* من القاهرة الى بكين .. تراجع أم تقدم ؟ ١١
* كيف يقاوم المصريون عادة ختان الاناث؟ ١٢

•• ملف خاص

* المجموعات والقضايا النسوية فى كوبنهاجن ١
* التنمية ... والفقر... والتعليم ٤
* توصيات كوبنهاجن ٨

سواسية

SAWASIAH

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان
CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنوان :
٩ شارع رستم – جاردن سيتى – الدور السابع – شقة ٣٥ – القاهرة
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الامناء

د. إبراهيم غرض (مصر)
أ. احمد عثمان (تونس)
أ. اسمى خضر (الأردن)
أ. السيد ياسين (مصر)
د. أمال عبدالهادى (مصر)
د. سحر حافظ (مصر)
د. عبدالله النعيم (السودان)
د. عبدالمنعم سعيد (مصر)
د. عزيز أبوحمد (السعودية)
د. غانم النجار (الكويت)
أ. فاتح عزام (فلسطين)
د. فيوليت داغر (لبنان)
د. محمد أمين الميداني (سوريا)
أ. هانى مجلى (مصر)
د. هيثم مناع (سوريا)

المدير :
بهى الدين حسن

مستشار البحوث :
د. محمد السيد سعيد

حقوق الطفل

نظمت هيئة اليونيسيف لقاءان حول تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في ١٩٩٥/٤/١٩ .. حضر اللقاء الي جانب ممثلو الجمعيات غير الحكومية، السيدة اميلة الجندي رئيسة المجلس القومي للطفولة والأمومة والسيد باقر غازي رئيس مكتب اليونيسيف في مصر وعدد من العاملين بالهيئة.

ناقش المشاركون الدور الذي يمكن أن يلعبه اليونيسيف في التعريف باتفاقية حقوق الطفل ومتابعة تطبيقها في مصر، وجري التأكيد علي أهمية الاستفادة بخبرة العمل المشترك بين المنظمات غير الحكومية في التحضير لمؤتمر السكان والتنمية في سبتمبر ١٩٩٤.

وأكدت المناقشات ارتباط وتفاعل الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية مع بعضها البعض فضلا عن تأثرها بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وبسياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية. وخلصت المناقشات في هذا الصدد الي ضرورة ان تكون البرامج والجهود الحكومية وغير الحكومية جزءاً من برنامج وطني شامل وضرورة انطلاق خطة العمل الوطنية من معطيات الوضع الراهن، واستخدام الاتفاقية كمرجع لتحديد الفجوات من أجل وضع خطة عمل بالتعاون مع الحكومة وعرضت المناقشات الي تجارب عدد من المنظمات غير الحكومية في العمل في مجال حقوق الطفل من ابرزها تجربة جمعية الصعيد للتعليم والتنمية في ادخال حصص الريادة، وتجربة الحركة الكشفية في تثقيف الاطفال باتفاقية حقوق الطفل، وتجربة جمعية أحباء الطفولة في عمل دراسات عن الطفل المصري، بينما عرضت جمعية التنمية الصحية والبيئية خبرة تعبئة المجتمع المحلي لتطبيق القوانين الموجودة بالفعل لحماية صحة الطفل ومشاركة الاطفال في دراسة عن العقوبات البدنية علي اطفال المدارس.

وتطرقت المناقشات الي التحفظات التي تثيرها الخصوصية الثقافية لمجتمعاتنا وما يرتبط بذلك من ضرورة الدفاع عن تبني القيم المحلية في مواجهة المتغيرات العالمية وضرورة التنبه الي امكانية استخدام التقارير عن حقوق الطفل دوليا ضد مصالح الدولة القومية سياسيا.

وخلصت المناقشات في هذا الصدد الي انه لا ينبغي وضع تعارض بين تطبيق حقوق الطفل وحقوق الانسان عموما وبين سلطة الدولة، ولا ينبغي التخويف باستخدام التقارير ضد مصلحة الدولة باعتبار أن مصلحة الدولة الحقيقية هي في تطبيق حقوق الانسان داخلها. وأكدت المناقشات ان قضية العالمية والخصوصية ينبغي التعامل معها من منطلق عالمية الحقوق وخصوصية التطبيق ومراحله المختلفة.

وقد خلص اللقاء الذي دار علي مدي ثلاث جلسات عمل الي تكوين سكرتارية مؤقتة يناط بها مهمتين أساسيتين.

١ – اصدار نشرة تغطي الانشطة القائمة في مجال الاهتمام بحقوق الطفل وتطبيق اتفاقية حقوق الطفل.

٢ – تنظيم عقد لقاءات لمناقشة القضايا الهامة المتعلقة بحقوق الطفل من اجل خلق تفاهم حقيقي بين المجموعات العاملة في هذا المجال ومحاولة الوصول الي الجمعيات الاخري المهتمة بهذه القضايا لتوسيع قاعدة المشاركة.

حقوق الطفولة المعوقة

عقد في ٢٩ – ٣٠ يناير ١٩٩٥، ورشة عمل مشتركة بين جمعية التنمية الصحية والبيئية AHED ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF بمشاركة ممثلون لوزارات الصحة، والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية وممثلو عدد من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تأهيل المعوقين. خلصت المناقشات التي تركزت علي دراسة أهم العقبات التي تعرقل الاكتشاف المبكر للإعاقة الي وجود عديد من العقبات التي تتجلي في إنكار وجود الإعاقة، وإحجام الطبيب عن إخبار الأهل بوجود إعاقة لو كشف عنها مبكرا، والميل نحو التصنيف أكثر من التقييم، وتحديد مستوي القدرات، سواء كان هذا التصنيف تحت مستويات درجة الإعاقة (إعاقة بسيطة، متوسطة، شديدة) أو نسب مئوية للذكاء... الخ، وغياب تخطيط سليم لإجراء مسح للمواليد لاكتشاف المعاقين أو من هم عرضة للإعاقة من بينهم في وقت مبكر.

المرأة والقانون والتنمية

أقام مركز دراسات المرأة الجديدة ندوة بعنوان «المرأة والقانون والتنمية» بالقاهرة في الفترة بين ٢٥–٢٨ مايو ضمت الندوة مشاركات من فلسطين وتونس ولبنان ومصر والمغرب والجزائر والسودان.

تطرقت مداولات الندوة إلي مناقشة التطور التاريخي للمنظور النسوي في فهم علاقة المرأة والقانون، ورؤي مقارنة لواقع المرأة في القانون في بعض الدول العربية، والمعوقات التي تواجه بلورة مكانة المرأة في القانون، وآليات العمل المختلفة للارتقاء بالواقع القانوني للمرأة في العالم العربي.

وشملت أوراق العمل المقدمة للندوة: «المرأة والعنف: عنف جسدي وعنف معنوي» وهي ورقة مقدمة من الجزائر، «عمل المرأة والقانون والتنمية، حالة مصر»، و«النضال المستمر للمرأة الجزائرية من أجل حق المواطنة»، و«صحة المرأة والتنمية والقانون»، و«تطبيقات قانون الاحوال الشخصية لعام ٩١ في السودان»، و«برنامج الارشاد القانوني والاجتماعي» مقدمة من فلسطين، و«آليات الثقافية التي تعوق تقدم المرأة – حالة مصر».

وتقدمت بعض المشاركات بشهادات حول المرأة والعنف من لبنان وفلسطين والسودان والجزائر، وشهادات حول معاملة المهن الطبية وأثرها علي النساء في مصر.

وقد انتهت الندوة باصدار وثيقة ختامية تطرقت إلي الديمقراطية وخطورة مد الاسلام السياسي علي وضع المرأة العربية، وتنمية المرأة والتعامل مع القوانين، ودعت إلي بلورة خطاب نسوي فعال يتعامل مع قضايا المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتكوين لوبي نسوي عربي للعمل علي تنسيق الجهود النسوية العربية.

الدور الاقتصادى للطرق الصوفية

القى د. جان كلودجارسان الاستاذ بجامعة اكس مارسيليا بفرنسا محاضرة يوم ١٩٩٥/٣/١٤ بعنوان «الاسس المادية والدور الاقتصادى للطرق الصوفية» وذلك بمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الفرنسى «السيداج».

عرضت المحاضرة الى الدور التاريخى للتصوف من الناحية الاقتصادية وميزت بين نوعين من التصوف، اولهما التصوف فى المغرب والذى بدأ كحركة جهاد ضد الغزاة على الساحل المغربى ودور (الرباط) كملتقى للمحاربين ومركز تجمع لاموال الغنائم وتوزيعها ومكان لتبرع غير القادرين على القتال، ثم تحولت (الرباطات) بعد انتهاء الجهاد الى زوايا بعيدة عن المدن على طرق المسافرين تقوم باستضافتهم ومساعدتهم وتتلقى الهدايا بسبب الخدمات العديدة التى تقدمها كمحطات خدمة فى المناطق النائية. وثانيهما التصوف فى المشرق الذى لم يتجه للجهاد وانما اكتفى بالزهد والارشاد ووجود اماكن تجمع ضخمة توجه لها كافة الصدقات ويشرف عليها الشيوخ اوضح المحاضر ان الطرق الصوفية فى ايران والشام ومصر قد وجدت فى مرحلة لاحقة مساعدة من الحكام وتوجيه كل الوقف لها حيث كانت تؤدى خدمات عديدة وقد سميت الرباطات فى الشام ومصر (خانكة)، واحيانا كان يلحق بها المدرسة والمسجد مع استمرار طقوس الذكر والتلاوة. بعد القرن الرابع عشر تغيرت الرباطات والزوايا وصارت اكثر امكانية ورحلت من المناطق النائية الى وسط المدن حيث بدأ الشيوخ يشاركون فى السلطة السياسية كمؤسسة دينية معترف بها. أثر تفكيك الدولة العثمانية وعجزها عن القيام بأى مهام فى المناطق التى كانت واقعة تحت نفوذها قام الصوفية بدور الدولة فى حماية المسافرين وفى ايواء المحتاجين وبدأوا فى مناطق عديدة يأخذون الضرائب بديلاً عن الدولة التى كان وجودها اسمياً. ويعتقد المحاضر ان السبب الذى جعل الصوفية ينجحون فى الادارة خاصة وقت الكوارث والامراض هو اعتقادهم بأن العالم تحكمه حكومة باطنة يتولاها كبار الاولياء وهذا الرأى كان له اثر فى تثبيت الناس فى الكوارث واطمئنانهم لكل ما يحدث لهم.

آليات العمل الدولية .. والحق فى العمل

القى د. ابراهيم عوض عضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان والمستشار بمنظمة العمل الدولية بجنيف محاضرة حول آليات العمل الدولية والحق فى العمل وذلك بمقر المركز فى الثالث والعشرين من ابريل ١٩٩٥.

واشار د. عوض الى ان نشأة منظمة العمل الدولية فى ١٩١٩ كانت بمثابة تتويج لنضال الحركة العمالية الدولية والدور المؤثر للافكار الاشتراكية واوضح المحاضر ان التمثيل الثلاثى داخل المنظمة والذى يضم ممثلى الحكومات والعمال واصحاب العمل قد استهدف التأكيد من صحة وحيادية وسلامة المعلومات والتقارير المتعلقة بظروف العمل.

وفيما يتعلق بآليات اعتماد معايير دولية جديدة للعمل او مواثيق لتحسين شروط العمل المنتج، اوضح د. عوض أن أمانة منظمة العمل الدولية تجتمع لمناقشة المعايير المطروحة او الاتفاقية الخاصة بذلك، وبعد الانتهاء من المناقشة المبدئية تعقد اجتماع ثانى للاقرار. وتعتمد الاتفاقية بموافقة ٧٥٪ من الاصوات وتصبح الاتفاقية سارية بمجرد تصديق ثلاث دول فقط عليها. كما تصبح الاتفاقية جزءاً من القوانين الداخلية لأى دولة طرف بعد قيام السلطة التشريعية فى هذه الدولة باقرارها.

ورصد المحاضر نوعين من معايير منظمة العمل الدولية:

الأول : معايير حمائية تعبر عنها اتفاقيات ملزمة للدولة الموقعة عليها مثل اتفاقية «المساواة بين العمال من اصول عرقية مختلفة» واتفاقية «الحد الادنى للاجور» و«حماية الأطفال تحت ١٥ عام من العمالة»

الثانى : معايير ترويحية او تحفيزية، وهى ليست ملزمة وتستهدف تشجيع الدول على التوقيع على اتفاقيات دولية تتضمن قدراً كبيراً من احترام حقوق العمال.

واوضح د. عوض ان هناك ثلاثة آليات تنتهجها منظمة العمل الدولية للاشراف على تنفيذ الاتفاقيات الصادرة عنها. وتتمثل هذه الآليات فى:

١ – آلية تقديم التقارير إلى لجنة الخبراء التى تتكون من ١٨ عضوا من مختلف المدارس القانونية. وتقوم اللجنة بدراسة التقارير المقدمة من الحكومات بعد اطلاع وموافقة العمال وأصحاب العمل.

٢ – آلية تلقى الشكاوى من العمال وأصحاب العمل والنقابات العمالية ازاء اخلال الدولة بالتزاماتها بموجب مواثيق منظمة العمل الدولية. وفى هذه الحالة فإن مكتب العمل الدولى يتلقى الشكوى ويطلب رد الدولة بشأنها فإذا لم يكن الرد كافيا تصبح الشكوى علنية.

٣ – آلية تلقى الشكاوى من دولة ضد دولة أخرى بدعوى عدم تطبيق معايير العمل الدولية على عمال الدولة الاولى المقيمين باراضى الدولة الثانية. وتشترط هذه الآلية ان تكون كلا الدولتين من الاطراف الموقعة على مواثيق منظمة العمل الدولية.

وحول انماط التنمية وعلاقتها بالالتزام بحدود دنيا للاجور وبحقوق العمل، اشار د. عوض الى الجدل النظرى الدائر حول ما اذا كانت اتفاقيات حماية العمل تؤدى الى زيادة العمالة ام الى تقليصها، فالكلاسيكيون الجدد يرون ان الاتفاقيات تضع شروطا صعبة لا تشجع على زيادة العمالة ويطالبون بترك آليات السوق تعمل بحرية باعتبارها كفيلة بتحقيق التوازن بين تشغيل العمال والحفاظ على حقوقهم وهو ما يخدم فى نهاية المطاف برامج التنمية، انطلاقا من ان الدولة او صاحب العمل غير ملزمين قانونا بحد ادنى للاجور للعمال ولا بضمان اجتماعى وهو الأمر الذى يتيح لرأس المال – وفق تصورهم – التوجه للمشروعات التنموية ويضيفون لذلك ان ارتفاع الدخل القومى وتحسن مستوى المعيشة يقود تلقائيا لتحسن شروط العمل. أما الكنيزيون، فينطلقون من ان وجود حد ادنى للاجور ووضع معايير لحماية العمال من شأنه زيادة الانتاج ورفع مستوى التشغيل باعتبار ان العامل فى ظل مثل هذه الضمانات سيبذل أفضل ما عنده مما يفضى إلى طفرة فى معدلات الانتاج ودوران حركة التصنيع والوصول الى حالة التشغيل الكامل للعمالة، وهو ما سيقود فى النهاية الى التطور السريع لبرامج التنمية.

واوضح د. ابراهيم عوض ميله لاطروحات الكنيزيون باعتبارها تتناسب مع روح حقوق الانسان، وباعتبار ان اى مشروع للنهضة الاقتصادية ينبغى ان يكون هدفه الأول الانسان وليس النمو الاقتصادى بحد ذاته.

السلطة الوطنية الفلسطينية أمام المخاطر والآمال

أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أولى مطبوعاته باللغة الإنجليزية، وهو كتاب ضمانات حقوق الإنسان فى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى والذى صدر بالعربية فى أكتوبر الماضى، وموضوع الكتاب هو استكشاف مستقبل ضمانات حقوق الإنسان فى المرحلة الجديدة المتمثلة فى تطبيق الحكم الذاتى الفلسطينى.

ويقدم الكتاب نوعين من الضمانات التى تؤثر فى الوفاء بحقوق الإنسان الفلسطينى.

أولا ضمانات واقعية : وتتلخص فى الجمع بين التعددية والوفاق الوطنى فى المجتمع السياسى الفلسطينى، وينهض الوفاق الوطنى والتعددية على اعتراف كل الأطراف السياسية الفاعلة فى الواقع الفلسطينى بأن الحكم الذاتى الفلسطينى والنجاح فى بناء نواة لسلطة وطنية لن يتحقق إلا إذا كان هناك تحول حقيقى نحو الديمقراطية التى تضمن مشاركة كل القوى سواء داخل منطقة الحكم الذاتى أو خارجها. كما أن الوفاق الوطنى يضمن ألا تصل الاختلافات بين القوى الفلسطينية إلى حروب مسلحة وصدامات دموية.

أما ثانى الضمانات الواقعية فهو البناء النزيه للهياكل المؤسسية والتمثيلية ويعد هذا الضمان من الضمانات شديدة الأهمية لأن البناء النزيه للهياكل المؤسسية والتمثيلية يرتبط بطائفة واسعة من الحقوق تشكل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والبناء النزيه للهياكل يعنى أن يكون أساس الاختيار للمناصب هو الكفاءة والقدرة والمهارة الذاتية وليس أى شىء اخر ذلك ان الخريطة السياسية يمكن أن تتغير سريعاً، بينما الجهاز البيروقراطى ينمو ويتطور ببطىء ويكتسب بعد فترة قوة واستقلال تفصله نسبياً عن الشرعية السياسية. وعلى الرغم من تباطؤ إسرائيل فى الوفاء بالتزاماتها – وفقا لاتفاقيتى أوسلو والقاهرة– فى المواعيد المحددة. إلا أن السلطة الوطنية معنية ببناء خطة للمؤسسات والهياكل التى ينبغى إنشاءها لتحل محل الإدارات الإسرائيلية وتساهم فى تعميق الحكم الذاتى الفلسطينى وتوسيع اختصاصاته. ويرتبط بهذا أهمية الفصل بين السلطة الوطنية الفلسطينية داخل غزة – أريحا ومنظمة التحرير الفلسطينية. فالسلطة الوطنية أمامها مهام صعبة خاصة ببناء نواة لدولة مستقرة ذات فاعلية سياسية واقتصادية. فى حين أن منظمة التحرير الفلسطينية لها مهام ومعضلات أخرى خاصة باستمرار الدفع المعنوى للقضية الفلسطينية والتجهيز وحل المعضلات الممتدة زمنياً والمؤجلة إلى المرحلة النهائية من التفاوض مثل اللاجئين والمستوطنات والقدس وهى قضايا لا تمس الفلسطينيين فى منطقة الحكم الذاتى فقط بل تخص بالأكثر كل الفلسطينيين فى الشتات.

أما اخر الضمانات الواقعية فهى التسوية العادلة لمعضلات الأمن بين إسرائيل والحكم الذاتى، فالمجال الأمنى هو الأكثر صلة بحقوق الإنسان، وطبقاً للترتيبات الأمنية الواردة فى اتفاق إعلان المبادىء واتفاق القاهرة الأمنى فى فبراير ١٩٩٤، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية قد تجد نفسها مدفوعة لعقاب بعض فاعليات المقاومة الفلسطينية التى تعارض التسوية مع إسرائيل، بالرغم من ان القوانين الدولية لا تجرم أفعال المقاومة هذه مادام الاحتلال موجوداً.

وقد أكدت حوادث العام الماضى ان هناك أهمية بالغة لإعادة التفاوض حول معايير محددة لإجراءات تحول دون إساءة استخدام إسرائيل الصلاحيات الأمنية الممنوحة لها. كذلك إخضاع صلاحيات الشرطة الفلسطينية لضوابط ومعايير أداء صارمة تتفق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ثانيا الضمانات القانونية : وهى تتلخص فى وضع تقنين شامل مدنى وسياسى للحكم الذاتى يشمل وثيقة دستورية على هدى القانون الدولى لحقوق الإنسان وتأسيس جهاز قضائى مستقل وقانون ديمقراطى للإجراءات الجنائية. ويذكر أن الكتاب قد حرره وقدم له د. محمد السيد سعيد وقدمت ورقته الخلفية مدال لطفى (الباحثة بالمركز)، التى عقب عليها خضر شقيرات (مدير مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية بالقدس) وفاتح عزام (منسق برامج منظمة الحق فى رام الله) وراجى الصورانى (مدير مركز غزة للحقوق والقانون).

(١)

هل للمجتمع المدنى دور فى دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ؟

تحت هذا العنوان أعد الباحث السودانى عمر القراى ورقته، فى اطار مشاركة مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فى القمة الاجتماعية. وقد تم عرض الورقة فى ورشة عمل أدارها د. أحمد حسن الخبير بمعهد التخطيط القومى بمصر.، وفى القسم الثانى من الورشة تم عرض الورقة الثانية للمركز عن المجتمع المدنى المصرى وكارثة السيول.

تعرضت الورقة الاولى للتعريفات السائدة التى ترى ان المجتمع المدنى هو القطاع غير الحكومى وغير الربحى وهو ما سمى فى العالم العربى بالجمعيات الاهلية ارتباطاً بمفهوم الأهل والعشيرة فى الثقافة العربية واعتماداً على هذا التعريف استبعدت الورقة الاحزاب السياسية من المجتمع المدنى لانها ذات اهداف سياسية وليست اجتماعية ولان الحزب الذى ليس فى السلطة اليوم يمكن ان يكون فيها غير وطالما ان لديه الغرض ان يمثل دور الحكومة فانه لا يمكن ان يمثل دور الشعب فى نفس الوقت ولنفس الاسباب استبعدت الورقة اى مؤسسات ذات توجهات سياسية تستخدم العنف المسلح ضد الحكومات والافراد لانها واجهات سياسية فى الاساس بالاضافة الى ان استعمال السلاح يجعل هذه الجماعات شبه عسكرية مما ينفى عنها صفة المجتمع المدنى كما انها فى صراعها مع الحكومات تضطر الى زعزعة امن المواطنين مما يجعلها تمثل ازعاجا حقيقيا للمجتمع المدني فلا يمكن اعتبارها جزءاً منه واقترحت الدراسة عدة آليات للنهوض بدور فعال للمجتمع المدنى على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى منها :-

١) التعاونيات :-

تعرضت الورقة لفلسفة التعاون مشيرة لاتفاقها مع مفهوم الديمقراطية وفعالية المجتمع المدنى.

واوضحت ان الاسس العالمية للتعاون تساعد على ان يقوم المجتمع المدنى بالاستفادة من هذه الآلية فى دعم دور اقتصادي واجتماعى للمجتمع المدنى. وتعرضت الورقة الى نشأة التعاونيات فى العالم العربى واختلافها وقوانينها وأسباب عجز الحركة التعاونية العربية عن اللحاق بالحركة التعاونية العالمية. كما قدمت الدراسة مقترحات لتطوير التعاون وربطه بالمجتمع المدنى واعتمدت على تجربة سوريا حيث انشأت نقابة العمال اول جمعية تعاونية سورية اذ يمكن تعميم هذه التجربة حيث تقوم الجمعيات النسوية والنقابات وغيرها بامتلاك جمعيات تعاونية لتحقق من خلالها موارد اقتصادية وترابطا اجتماعيا.

٢) مؤسسات من صلب الموروث الثقافى فى التكافل الاجتماعى :

وكآلية اخرى لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تعرضت الورقة الى مؤسسات نشأت من خلال الثقافة العربية ومفهوم التكافل فيها حيث اعتمدت على مفاهيم دينية تحث على البذل والعطاء والتعاون كما اعتمدت على عادات عربية اصيلة رسمت مفاهيم الكرم والشهامة ومساعدة الآخرين ومن هذه المؤسسات.

أ - الاوقاف :

واشارت الورقة الى نشأة الاوقاف كعمل دينى شعبى وان الدولة لم تتدخل فيها الا فى عهد محمد على باشا فى مصر والشام ثم بقية البلاد العربية. وتعرضت الورقة للدور السلبى للاوقاف اليوم رغم كبر امكانياتها وكيف ان هذا الدور يمكن تطويره وان المجتمع المدنى يمكن ان يقوم به اذا اعيدت له الاوقاف او قام بعمل اشرافى على اوقاف جديدة لم تطالها يد الحكومات فى الدول العربية.

ب - الزكاة :

اوضحت الورقة ان الزكاة يمكن ان تكون موردا ضخما اذا احسن استعماله وقدمت الورقة نماذج لبعض الدول العربية التى تعتمد فيها مؤسسات ضخمة على مال الزكاة. كما ان الجمعيات الاسلامية تعتبر الزكاة من اهم موارد تمويلها وان كانت توظف الاموال فى كثير من الاحيان لخدمة اغراض سياسية وأقترحت الدراسة ان تقوم جمعيات المجتمع المدنى توظيف اموال الزكاة فى مشاريع اقتصادية ذات عوائد فى مناطق جمع الزكاة نفسها.

ج - الطرق الصوفية :

تعرضت الورقة الى نشأة التصوف والى الطرق كاقدم مؤسسات المجتمع المدنى وكيف أنها تقدم المساعدة للمحتاجين بما يمثل دور للرعاية الاجتماعية فى العالم العربى (باستثناء دول محدودة) وامكانية تطوير هذا الدور بعد ذلك تعرضت الورقة لدور الحكومات فى دعم مناخ صالح يشجع المجتمع المدنى ودور المؤسسات الدولية فى دعم العالم الثالث بما فيه العالم العربى.

المجتمع المدنى فى مواجهة كارثة السيول

تحت هذا العنوان عرضت الباحثة المصرية منار الشوربجى ورقتها من القسم الثانى من ورشة مركز القاهر فى كوبنهاجن.

وقد اختارت الباحثة كارثة السيول التى ألمت بصعيد مصر فى نوفمبر ١٩٩٤ - كمنظور لدراسة المجتمع المدنى - بالنظر إلى أن الكوارث بطبيعتها تتطلب درجة عالية من حشد الموارد (من جانب الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى عل حد سواء) تتخطى بالضرورة الأحوال العادية وهو الأمر الذى يجسد مدى قدرة وإستعداد مؤسسات المجتمع المدنى فى تفاعلها مع البيئة المحيطة.

يأخذ البحث فى الاعتبار أن قدرة واستعداد المجتمع المدنى لا تعتمد فقط على محددات داخلية تتعلق بالمستوى التنظيمى والمؤسسي، ومدى توافر الموارد البشرية والمادية، وانما تتأثر بدرجة كبيرة بالسياق السياسى والاجتماعى الذى تتحرك فى اطاره هذه المؤسسات. ومن ثم عنى البحث بدراسة المجتمع المدنى فى سياقه الأعم المتعلق بالتطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر. ناقشت مقدمة البحث التطور التاريخى لدور المجتمع المدنى فى مصر وصولا إلى المرحلة الراهنة، هذا فضلا عن البحث فى السياق القانونى والسياسى الذى ينظم حركة المجتمع المدنى.

انقسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية تناول الأول منها مؤسسات المجتمع المدنى التى شاركت بشكل مباشر فى جهود الاغاثة ويقصد بذلك تلك التى تواجدت فى مواقع الكارثة أما عبر فروعها فى الأقاليم أو عبر انتقال أفرادها إلى تلك المواقع من العاصمة، وهى تلك المؤسسات التى كانت تقدم جهود الاغاثة مباشر إلى الأفراد المضارين دون وسيط من جهاز الدولة.

واستهدف هذا القسم التعرف على الخصائص العامة المشتركة بين هذه الموسسات والتى سمح لها بالتواجد بشكل مباشر على الأرض بموافقة الدولة، والميكانزمات التى تتبعها هذه المنظمات فى تعاملها مع أجهزة الدولة وفى تقديم مساهماتها.

أما القسم الثانى فقد تناول مؤسسات المجتمع المدنى التى شاركت بشكل غير مباشر ويقصد بذلك تلك التى شاركت عبر القنوات التى حددتها الدولة، والتى كانت (فى حالة السيول) تتمثل فى جمعية الهلال الأحمر وأجهزة المحافظة التابع لها المنطقة المضاره. هدف البحث فى هذا القسم إلى التعرف على نوعية المشاركة التى قدمها هذا الفريق من المؤسسات وماهيه الخصائص التى توافرت فى النوع الأول المبحوث فى القسم الأول من البحث والتى لم تتوافر فى هذه المؤسسات وما إذا كان غيابها هو أحد أسباب عدم قدرة هذه المؤسسات على المشاركة المباشرة.

أما القسم الثالث فانصرف إلى دراسة عينة من المؤسسات التى لم تسهم على أي نحو فى جهود الاغاثة بهدف التعرف على الأسباب التى أدت إلى ذلك.

واهتم القسم الرابع بدراسة النقابات المهنية ويرجع السبب فى دراسة النقابات فى جزء منفصل إلى أن التواجد الكبير للتيار الإسلامى فى مجالس ادارات معظم هذه النقابات قد جعلها فى الواقع تقع مباشرة تحت طائلة الأمر الوزارى رقم ٤ لعام ١٩٩٢ والذى صدر عقب كارثة الزلزال لمواجهة التواجد المكثف لقوى التيار الاسلامى فى جهود الأغاثة فى ذلك العام.

بعبارة أخرى، كان من الصعب دراسة دور النقابات المهنية بمعزل عن السياق السياسى والأمنى، بل وبعيدا عن أزمة المجتمع فى مصر والتى تترك أثارها على أداء بعض مؤسسات المجتمع المدنى.

(٣)
المرأة العربية هل هي مخلوق زائد عن الحاجة؟!

تحت هذا العنوان عرضت الباحثة السودانية ندى مصطفى مسئولة برنامج المرأة بمركز القاهرة، ورقتها فى ورشة العمل التى نظمها المركز فى كوبنهاجن، وأدارتها السيدة عزيزة حسين رئيسة اللجنة المصرية للمنظمات غير الحكومية.

وركزت الورقة على حقى العمل والصحة، والتناقضات التى تنتج من خلال رؤية النسق الرمزى المهيمن لوضع المرأة فى ارتباطها بالحقوق الاقتصادية والأجتماعية.

أشارت الورقة إلى أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تنتمى إلى الجيل الثانى من حقوق الإنسان التى تضمنتها فقرات العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) غير أنها ترتبط بدور الدولة والمجال السياسى بشكل أكبر من الحقوق الأخرى. ومن ثم فإن أى انتهاك لهذه الحقوق فى ارتباطه بالثقافة والمفاهيم السائدة، منها وإن بدا فى صورة الشعبى والقاعدى، فإنه يؤثر ويتأثر لحد كبير بالاقتصاد السياسى بالاضافة للثقافة المتحذره فى البنى الأبوية السائدة.

وأوضحت الورقة أنه من أهم الإشكاليات التى تبرز من جراء ثقافة البنية الأبوية السائدة، سيادة رؤية معينة للعالم وللذات وللآخرين، تستثنى رؤى جميع من لا يسودون فى البنى الموجودة (خاصة النساء)، وكذلك تستثنى الرؤى المستنيرة التى قد تمثل تهديداً بتصفية البنية الأبوية إذا ما أتيح لمعانيها أن تتضح، وهذا الموضوع يتمثل فى اغلاق باب الاجتهاد الدينى مثلاً، وأثر التفسيرات السائدة على وضع المرأة ولا يقتصر هذا الوضع على الاجتهاد الدينى، ولكنه ينسحب على جميع أنوع الانتاج الثقافى.

أوضحت الورقة أن هذا النوع من الثقافة والتفكير والذى يعامل المرأة كتابع اقتصادى واجتماعى وسياسى، يتأثر، ويتشكل لحد كبير، تبعاً للاقتصاد السياسى للبلدان العربية، سواء تلك المصدرة للبترول، أو ذات الموارد الفقيرة فهى اقتصاديات مأزومة تستفيد من أى شكل ثقافى أو رؤية سائدة تساعد على تبرير استثناء مواطنين ومواطنات فيها من مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويتضح هذا فى اطار انماط الأنتاج الثقافى السائدة فى العالم العربى فيما يتعلق بالمرأة ودورها وصورتها.

وأشارت الورقة التى أن العديد من البحوث الى أجريت عن وضع المرأة وصورتها فى العالم العربى، أوضحت أن الصحف والسينما والمناهج الدراسية والاعلانات والأمثال جميعها تكرس وتظهر تعريفاً للمرأة ككائن سلبى ضعيف وتحصر ادوارها الحياتية فى قوالب تقليدية مثل العمل المنزلى، والعناية بالأطفال، والتجمل، وكذلك تطالب بالتضحية فى سبيل أداء المهام التقليدية حتى وأن كان ذلك يؤثر سلباً على صحتهاالجسدية والنفسية.

وتبدو الصورة التى تكرس للأنماط السابق ذكرها بالنسبة للمرأة أكثر وضوحا فى الخطاب السائد فى التفسير الدينى، والذى يطرح مفهومين فى تعريفه للمرأة، فهى جوهرة ثمينة ينبغى الحفاظ عليها داخل خزانة مغلقة جيداً (داخل جدران المنزل) أو خادم لتلبية المهام المنزلية وللاستجابة لمتطلبات الزوج والابناء، ولتفريخ العديد من الابناء. وينطلق هذا الحديث من فهم متناقض مع المساواة على الأقل كما تعرفها المواثيق الدولية، ويبدو ذلك فى تبنيه لتفسيرات معينة تتناول موضوع القوامة وتعدد الزوجات والطلاق والميراث.

وترى الباحثة ان هذه المفاهيم لا تؤثر فقط على حقوق المرأة فى العمل والصحة فقط ولكن ايضاً على رؤيتها هى لماهية حقوقها، وتطبيع الدور النمطى السائد لها كخادمة ومفرخة للأطفال، وينعكس هذا على الحياة اليومية للمرأة حيث يؤثر العمل المتواصل على صحة المرأة، ويمنعها فى احيان كثيرة من ارتياد المراكز الصحية والمستشفيات والعيادات، خاصة اذا كانت تقطن فى منطقة بعيدة عن اماكن توفر هذه الخدمات.

وأوضحت الباحثة ان هذا التناقض، والذى غالباً ما يكون فى غير صالح المرأة، ترسخه مجموعة مفاهيم وقيم تنطلق منها انماط الثقافات السائدة، خصوصاً تلك التى تتعلق بمفهوم الصحة والمرض عند المرأة، حيث لاتعد الكثير من الامراض المرتبطة بصحة المرأة الانجابية «امراضا» تستدعى زيارة الاطباء، ويتم التعامل معها باعتبار«ا حالات طبيعة. من ناحية أخرى، فان تعريف «الأم» بالنسبة للمرأة يرتبط فى كثير من الاحيان بكونها امرأة، وبالتالى لا يعامل كشىء غير عادى، وترى الورقة ان هذه المشاكل تزداد فى ظل ثقافة الصمت، والتى غالبا ما تعتبر الحديث عن مشاكل الصحة الانجابية للمرأة من المحرمات والتى فى ظلها لا تتحدث النساء عن الامراض الانجابية باعتبارها شيئاً طبيعياً كما ذكر سابقا.

وتستخلص الباحثة ان سيادة مثل هذا الخطاب المتناقض، والذى يكرس لوضعية المرأة المتدنية، ليس خطاباً بريئاً، وانه بالضرورة يقدم خدمات للبنى الابوية السائدة على اختلاف أنواعها. فمن ناحية، فإن تطبيع عملية حق المرأة بين أسوار المنزل، يرفع عن الدولة «مفاهيميا» على الأقل، عبء توفير فرص تشغيل للمواطنين، فليس من الضرورى اذن توفير فرص للتشغيل لمواطنات يرى (المفهوم السائد) للعرف والدين انه يتعين عليهن البقاء فى المنازل.

من ناحية أخرى فإن المرأة فى هذه الحالة تستخدم ككبش فداء لتبرير مشاكل البطالة مثلاً،

والتى كثيرا ما ينشرها الخطاب الدينى والسياسى السائد كنتيجة لتخلى المرأة عن دورها الطبيعى ومزاحمة الرجل فى الفرص القليلة المتاحة للتشغيل، وكذلك، وبنفس المستوى، فإن اهمال المرأة لدورها الطبيعى كزوجة وأم، يستغل لتفسير أى ظواهر للتفسخ الاجتماعى، مثل انتشار ظواهر ادمان المخدرات، والعنف والتطرف وغيرها، وذلك للخروج من أسر التفسيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهكذا تختزل الأسباب إلى محاولة المرأة لاستكشاف مناطق جديدة وأدوار جديدة، ومن الطبيعى أيضاً، كما ترى الورقة، ان النظر إلى أمراض عديدة باعتبارها طبيعية، يحرر الدولة، على الأقل معنوياً، من نقص الخدمات الصحية، خصوصاً تلك المرتبطة بصحة المرأة الإنجابية.

واستنتجت الورقة أن الخروج من تبعات الوضع الثقافى القائم، والذى يؤثر سلباً على عمل المرأة وصحتها، لايكون إلا من داخل الأنماط الثقافية نفسها، وهذا يتطلب قراءة واعية للثقافة، وتخليها من أثر الأبوية، وذلك لا يتوفر الا بتحرير العقل والوعى والمفاهيم، واخراج تجارب النساء المعاشة إلى النور، ولا يتم ذلك إلا فى ظل مناخ ديمقراطى تكون فيه مساحة لخطابات مختلفة، ويكون متقبلاً للرأى والرأى الآخر.

قضايا النوع فى العالم العربى

نظم برنامج التنمية والعلوم الاجتماعية بمؤسسة فورد (مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ورشة عمل حول «مؤتمر بكين وقضايا النوع فى العالم العربى» فى يومى ٩ و ١٠ مارس، ١٩٩٥. وقد حضرت الورشة مجموعة من الباحثات ونشيطات الحركة النسوية من مصر ولبنان وتونس والسودان بالاضافة لمسئولى مؤسسة فورد. ومثلت مركز القاهرة آمال عبد الهادى عضو مجلس الأمناء ومنسق البرامج وندى مصطفى مسئولة برنامج المرأة. وتم اللقاء قبل توجه المشاركات إلى اللجنة التحضيرية الأخيرة لمؤتمر المرأة الرابع، والتى أقيمت فى نيويورك فى الفترة ١٢ مارس – ٤ أبريل.

استهدفت الورشة أجراء نقاش نقدى فيما يتعلق ببرنامج العمل المقدم من المنظمات غير الحكومية، وتمكين قضايا النوع فى العالم العربى. وقدمت فى اليوم الأول ثلاث محاضرات، قدم الأولى الدكتور حسن نافعة، وتناولت نظام الأمم المتحدة وموقع المجلس الاقتصادى والاجتماعى من هذا النظام وتناولت الجلسة الثانية، والتى قدمتها الأستاذة شهيدة الباز، أهمية المؤتمرات العالمية للنساء العربيات. وفى الجلسة الثالثة، قدمت الأستاذة ليلى الحسيلى، من مؤسسة فورد تأطيرا لمؤتمر بكين

وفى الجزء الثانى من اليوم الأول قدمت الدكتورة نادية فرح مراجعة نقدية للبحوث الاجتماعية فى قضايا النوع فى مصر (١٩٧٥ – ١٩٩٠)، وتناولت بعدها الدكتورة هدى الصده قضايا المرأة والدوع والثقافة. وقد تم تقسيم المشاركات والمشاركون إلى ثلاث مجموعات لمناقشة خطة العمل التى سيتم التركيز عليها فى نيويورك، وذلك لبيان النقاط التى تحتاج لتغيير. فى نهاية الاجتماع كانت هناك جلسة رأسها الدكتور سليم نصر نوقشت فيها العديد من القضايا الأساسية فيما يتعلق بقضايا النوع فى العالم العربى، وقضايا الخصوصية والعالمية، والمساواة وتم عرض اقتراحات للمتابعة، اهمها عمل ورشة عن تحليل النوع والعلوم الأجتماعية، وعمل لقاء للمنظمات النسوية، والتقديم لقراءة نقدية للتراث.

اللوبى يجتمع فى باربادوسى

عقدت شبكة «بدائل تنموية للنساء فى حقبة جديدة "Development Alternatives for Women in a New Era "DAWN اجتماعا دوليا بجزيرة باربادوسى فى الفترة من ١٥–٢٠ مايو ١٩٩٥م.

تركز جانب كبير من المداولات على تحضير المنظمات غير الحكومية فى بلدان الجنوب للتأثير على الشكل النهائى للوثيقة الرسمية التى ستصدر عن مؤتمر المرأة العالمى الربع ببكين فى سبتمبر ١٩٩٥. وقد استعرضت المشاركات ما تم أثناء الاجتماع التحضيرى الأخير للمؤتمر العالمى للمرأة فى نيويورك (مارس ١٩٩٥)، وما أسفرت عنه ضغوط القوى المحافظة والأصولية من تراجع فى الوثيقة الرسمية عما تم إقراره فى مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤.

وقد تم تشكيل فريق (لوبى) للعمل على محاولة الاتصال بأعضاء الوفود الرسمية فى بلادهم ممن يمكن أن يتبنوا مواقف الحركة النسوية فى الأقسام المختلفة من الوثيقة. كما يحاول التأثير أيضا فى المجموعة المعروفة «بمجموعة ال ٧٧»، والتى تضم العديد من مجموعة عدم الانحياز، والتى استخدمت فى مؤتمر نيويورك التحضيرى لوضع العديد من الأقواس على الوثيقة.

وتقوم الشبكة حاليا بالتعاون مع لجنة المنظمات غير الحكومية فى الأمم المتحدة ومنظمات نسوية وتنموية متعددة فى الشمال بمراجعة وثيقة بكين فى علاقتها بالوثائق التى صدرت عن مؤتمرات الأمم المتحدة فيينا (حقوق الانسان)، والقاهرة (السكان والتنمية)، وريو دى جانيرو (البيئة)، فى محاولة لمنع التراجع عن اللغة الدولية التى تم إقرارها فى المؤتمرات السابقة، والتى تمثل الوثيقة الحالية تراجعا ضخما عنها.

المعروف أن شبكة البدائل التنموية للنساء هى شبكة تضم المنظمات النسوية، والمنظمات المعنية بقضايا المرأة فى الجنوب، أى من بين دول العالم الثالث، وان كانت تتعاون مع المنظمات النسوية فى الشمال. تأسست الشبكة فى اطار التحضير لمؤتمر المرأة العالمى الثالث الذى انعقد فى نيروبى ١٩٨٥. وتهتم الشبكة بشكل خاص بطرح منظور نسوى لقضايا المرأة والتنمية يعكس رؤية نسوية من دول الجنوب. توجد للشبكة فروع إقليمية فى كل المناطق الجغرافية بالعالم باستثناء العالم العربى، وقد اتفق فى هذا الاجتماع على تمثيل المنطقة العربية فى الدكرتارية التنفيذية للشبكة، لذا فان هذا الاجتماع يمثل خطوة هامة فى توثيق العلاقة بين الحركة النسوية العربية والحركة النسوية فى دول العالم الثالث.

شارك فى الاجتماع د. آمال عبد الهادى عضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان باعتبارها ممثلة لمركز دراسات المرأة الجديدة.

من القاهرة إلى بكين تراجع أم تقدم؟

شهدت نيويورك فى الفترة من ١٢ مارس – ٤ أبريل ١٩٩٥ عقد المؤتمر التحضيرى الثالث للمؤتمر العالمى الرابع للمرأة المزمع عقده ببكين فى سبتمبر المقبل.

بدأ المؤتمر أعماله بجلسة توجيهية للمنظمات غير الحكومية، عرض خلالها برنامج الأجتماعات. وفى ١٣ مارس تم الافتتاح حيث عرضت كل ممثلة اقليمية أهم التوصيات التى تم التوصل اليها فى الاجتماعات الاقليمية التحضيرية.

وقد قدمت المسئولة الاقليمية عن أفريقيا تقريرها الملخص عن المؤتمر والمنتدى اللذين اقيما بالعاصمة السنغالية (داكار) فى الفترة بين ١٢–١٥ نوفمبر ١٩٩٤. واتفق خلالهما على التأكيد على أن النساء وحدهن مصدر الحلول للمشاكل التى تواجهها المرأة فى أفريقيا. وذكرت المسئولة أنه تم تنظيم ٤٥ ورشة عمل فى منتدى المنظمات غير الحكومية ركزت على قضايا السلام، والصحة والتعلم، ووضع الفتيات الصغيرات.

واستعرضت المسئولة الأقليمية لدول أوربا وأمريكا الشمالية أهم القضايا التى اثيرت فى الأجتماع التحضيرى لهذه الدول بقينا والذى نظمت خلاله أكثر من ٦٠ ورشة عمل ناقشت قضايا المرأة الفقيرة فى اقليم يبدو غنيا من الخارج وكذلك أهم قضايا المرأة فى اطار المفاوضات الحكومية، ووضع نساء وسط وشرق أوربا فى ظل التحولات العالمية وحقوق المرأة وصحتها، مسئولية دول الشمال تجاه نساء العالم الثالث.

وذكرت ممثلة دول غربى اسيا (البلدان العربية) أنه قد تم تنظيم ٣٨ ورشة عمل فى الاجتماع التحضيرى واوضحت أن أهم التوصيات التى انتهت اليها تتصل بأهمية مشاركة المرأة فى صنع القرار، وضرورة تفعيل المنظمات غير الحكومية وتأكيد استقلاليتها.

وكانت أهم توصيات المؤتمر التحضيرى لدول أمريكا اللاتينية تتصل بدعم الديمقراطية وتعزيز مشاركة المرأة فيها. بينما دعت توصيات نساء آسيا والباسفيك اخواتهن من دول الشمال لمناشدة دولهن لرفع وصياتها عن مستعمرات الباسفيك، ودعت نساء العالم إلى الاحتفاء بالتاريخ النسائى.

وقد تلا ذلك تقسيم المشاركات إلى ثلاث مجموعات للعمل لدراسة التأثير على توصيات مؤتمر الحكومات فى بكين.

وقد اثارت عدد من المنظمات النسائية بعض التخوفات بشأن دور الفاتيكان فى الأمم المتحدة حيث نجح فى اقصاء ممثلتين من مجموعة «كاثوليكيات لاختيار حر». ونبهت هذه الجمعيات إلى أن الفاتيكان، بالإضافة إلى العناصر المحافظة الأخرى فى النظام الدولى قد اخذت دروس حول طرق ووسائل تعامل الجمعيات النسوية خلال مؤتمر السكان بالقاهرة، وانهم سيواجهون هذه المنظمات بصورة أكثر حدة فى بكين بعد أن خسروا معركتهم حول الصحة الانجابية بالقاهرة.

وقد شارك فى أعمال المؤتمر التحضيرى من مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان كلا من د. آمال عبد الهادى عضو مجلس الأمناء، وندى مصطفى مسئولة برنامج المرأة بالمركز التى قدمت ورقة خاصة عن الثقافة العربية وحقوق المرأة فى الصحة والعمل خلال ورشة المركز على هامش أعمال المؤتمر. وادارت الورشة د. عزة بيضون من تجمع الباحثات اللبنانيات.

كيف يقاوم المصريون عادة ختان الاناث

يعد التشويه البدنى للاناث المعروف باسم الختان واحدة من العادات المرذولة التى تمارس على نطاق واسع فى مصر رغم ثبوت اضرارها الصحية ورغم عدم وجود أى دليل صحيح على أن لها جذوراً فرعونية أو إسلامية.

وقد بدأت منذ الثلاثينات وفى سياق حركة التنوير الجهود الأهلية لمناهضة الختان فى مصر.على قائمة أولويات عمل العديد من المنظمات النسوية والمنظمات والهيئات العاملة فى مجال التنمية وحقوق الانسان منذ انعقاد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالقاهرة وردود الفعل التى أثارها بث شبكة الـ CNN لفيلم يصور بشاعة هذه العادة.

ويستهدف هذا التقرير رصد هذه الجهود التى تداخلت فيها مستويات متنوعة من العمل شملت البحث الميدانى والعمل القانونى والاعلامى والتثقيفى وانخرط فيها رجال القانون ونشطاء الحركة النسائية وحركة حقوق الانسان مع الاجتماعيين والاطباء والصحفيين والفنانين.

أولاً: جهود مناهضة الختان قبل عام ١٩٩٤ :

بدأت هذه الجهود بمقالات للتوعية فى المجلات الثقافية العامة فى الثلاثينات والاربعينات. وفى الخمسينات دخلت الصحافة المتخصصة مساحة التوعية على صفحات مجلتى «الدكتور» الطبية و«حواء» النسائية. ورغم صدور قرار وزارى عام ١٩٥٩ بشأن ختان الاناث فإنه لم يقدم حلاً جذرياً يضع حداً لممارسة هذه العادة حيث اقتصر على منع الختان فى مستشفيات الحكومة فقط وحظره على غير الأطباء واشترط أن يكون جزئياً وليس كلياً. وقد استمرت خلال الستينات والسبعينات الكتابات المناهضة للختان وبخاصة من د. نوال السعدواى.

وفى أكتوبر ١٩٧٩ قامت جمعية تنظيم الأسرة بعقد ندوة حول ختان الاناث انتهت بتوصية بشن حملة قومية لمناهضة الختان. وقد انضمت هذه الجمعية فى عام ١٩٨٥ إلى اللجنة الافريقية للقضاء على الممارسات التقليدية الضارة فتشكلت اللجنة القومية للقضاء على ختان الاناث. وفى ١٩٩٢ تأسست الجمعية المصرية للوقاية من الممارسات الضارة بصحة الأم والطفل كهيئة مستقلة تكرس كل جهودها لهذا الهدف، وبدأت الحملة القومية التى شاركت فى مراحلها الأولى الصحافة والاذاعة والتليفزيون، غير أن النشاط الاعلامى الواسع قد تقلص نتيجة للمخاوف التى يثيرها هجوم المعارضين وبخاصة من أنصار تيار الاسلام السياسى.

وكانت الثمانينات قد شهدت أيضاً جهوداً ميدانية لبعض المنظمات غير الحكومية فى التوعية من أبرزها جهود الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية (CEOSS) ضمن جهودها فى مجال التنمية، حيث نجحت فى دفع بعض قرى الصعيد إلى الامتناع عن ختان الاناث.

ثانياً: الجهود الحالية بدءاً من عام ١٩٩٤ :

أ- الجهود الحكومية: تعد وزارة السكان انشط الجهات الحكومية على محور العمل الميدانى اذ يعقد خبراؤها ندوات توعية فى شتى أنحاء القطر ضمن جهود تنظيم الاسرة كما قامت بعمل دراسة حالة عن ختان الاناث بين منكوبى السيول فى الصعيد. وتحتضن وزارة السكان كذلك اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية وتدعم جهود مجموعة العمل المعنية بمناهضة ختان الاناث المنبثقة عنها.

على أنه على مستوى التشريع فإن الجهود الحكومية تبدو مترددة، فمشروع قانون حماية الطفل الذى أعده المجلس القومى للطفولة والأمومة بحظر ختان الاناث لكنه يقترح عقوبة غير رادعة لا تتعدى الغرامة من ١٠-٢٠ جنيه، ووزير الصحة رغم تصريحه أمام العالم فى منتدى المنظمات غير الحكومية المنعقد على هامش مؤتمر السكان والتنمية بأن الختان ضار بالصحة فقد أصدر توجيهاته فى أكتوبر ١٩٩٤ المخالفة لقرار اللجنة التى تشكلت برئاسته وأباح ختان الاناث فى مستشفيات وزارة الصحة.

ب- جهود المنظمات غير الحكومية: فى أعقاب قرار وزير الصحة بفتح أبواب مستشفيات وزارة الصحة لختان الاناث بدأت مجموعات من المنظمات غير الحكومية فى تجميع جهودها، فاشتركت جمعية التنمية الصحية والبيئية مع مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف فى عقد ندوة عن الختان من منظور علمى واجتماعى وقانونى وقادت الجمعيات الثلاثة حملة لجمع التوقيعات للمطالبة بإلغاء قرار وزير الصحة. كما تضامن عدد من الجمعيات والشخصيات العامة فى رفع قضية ضد وزير الصحة بصفته أمام القضاء الإدارى بمجلس الدولة من أجل الغاء هذا القرار.

على أن أبرز ما يجرى فى الساحة المصرية الآن هو تشكل مجموعة العمل المعنية بمناهضة ختان الاناث كمعبر مفتوح لكافة الأفراد أو الجماعات المهتمة بالقضية. وترفع مجموعة العمل هذه شعاراً متسقاً لا مساومة فيه وهو «لا لختان الاناث». وتعمل على تحقيق هدفها من خلال مجموعات فرعية ثلاث الأولى للتأثير على صانعى القرار، والثانية للبحوث والدراسات، والثالثة للعمل الميدانى. وقد عقدت مجموعة العمل للتأثير على صانعى القرار ورشة عمل فى ٢٥-٢٦ مارس ١٩٩٥ حضرها ممثلو عشر قطاعات ذات تأثير على المجتمع وذلك لتحديد استراتيجية عمل وخطة لمدة عام يلتزم كل قطاع بانجازها. وبدأ أعضاء مجموعة البحوث فى اعداد عدد من الدراسات لرصد واقع الحال فى مصر بشأن ختان الاناث. وتعد هذه المجموعة لاصدار نشرة تغطى نشاطها وتمد جسور التواصل بين العاملين فى هذه القضية. وخططت مجموعة العمل الميدانى لتنظيم ثلاث ورش عمل لثلاثين من الجمعيات الأهلية التى تعمل فى القرى والأحياء الشعبية للتعرف على جهودها وتحديد معوقات عملها لاقتراح الحلول للمشكلات التى تواجهها.

ومن الملاحظ أن جميع الجمعيات العاملة فى هذا المجال قد كثفت جهودها فى الوقت الحالى. فادارت كارتياس على

سبيل المثال ندوات ناجحة لتدريب الرائدات الريفيات بالوجه القبلى. وانتجت الجمعية القبطية للخدمات والتدريب ببنى سويف كتيبا ومسرحية مصورة بالفيديو لمحاكمة «داية». وبدأت بعض الجمعيات أنشطة توعية مثل معهد الشئون الثقافية ببنى سويف وجمعية رعاية باعة أطعمة الشوارع بالمنيا.

وتشكو جمعية الوقاية من الممارسات الضارة بصحة الأم والطفل من أن قرار وزير الصحة قد عرقل جهودها بما أضفاه على الختان من ظلال للمشروعية، كما أن الأطباء المستفيدون ماديا من هذا القرار صاروا يحجمون عن تقديم العون للجمعية فى جهودها لمناهضة ختان الاناث، وتبنت المنظمة المصرية لحقوق الانسان حملة خاصة لمناهضة الختان وانبثقت عنها لجنة للقانونيين شاركت فى رفع القضية ضد وزير الصحة، كما بادرت برفع قضية ضد شيخ الأزهر بسبب فتواه التى تضمنت أنه لو اتفق اهل بلد على ترك الختان لوجب على ولى الأمر قتالهم.

كما بدأت لجنة الدراسات والبحوث المنبثقة من هذه الحملة أيضاً فى إعداد دراسة ميدانية بقرية بخاتى بمحافظة المنوفية. وتتبنى المنظمة فى اطار حملتها أيضاً قضايا ضحايا الختان كما أقامت مسابقة بين الفنانين التشكيليين لتصميم ملصق لحملتها.

كما شارك الصحفيون والمفكرون وفنانو الكاريكاتير فى الجهود الخاصة بمقاومة الختان سواء من خلال المقالات أو اللوحات الكاريكاتيرية. وسار على نفس النهج الفنانون التشكيليون. بينما قام السينمائيون بأعداد مشروعات لانتاج افلام تسجيلية قصيرة حول الختان ويسعون بجدية لتنفيذها.

جهود مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان:

شارك المركز بصورة فعالة فى جهود مناهضة الختان منذ أكتوبر ١٩٩٤ حيث قدم تسهيلات مكتبية وفنية وثائقية فى الاعداد للندوة المشتركة بين الجمعيات الأهلية الثلاث (جمعية التنمية الصحية والبيئية - مركز النديم - مركز دراسات المرأة الجديدة) وشارك عدد من العاملين بالمركز بالكتابة فى الصحف والمجلات وفى التضامن فى القضية المرفوعة ضد وزير الصحة بشأن هذا القرار وكذلك فى الدعوى المرفوعة ضد شيخ الأزهر. كما يشارك المركز فى مجموعة العمل المصرية المعنية بمناهضة ختان الاناث وتقوم باحثات المركز بعمل عدة بحوث تتناول ختان الاناث بوصفه انتهاك لحقوق الانسان، وموقف الاطباء من هذه القضية. فضلاً عن دراسة عن القرى التى امتنعت عن ختان الاناث. وللمرة الأولى فى مصر أدخل المركز محاضرة عن ختان الاناث فى دورة تعليمية عن حقوق الانسان لطلبة الجامعة.

الجهود المناوئة:

لاتعنى هذه الجهود الجبارة على الساحة المصرية لمناهضة الختان أن الصورة وردية تماماً. فوسائل الاعلام تميل وخاصة بعد صدور فتوى شيخ الأزهر إلى الأحجام عن رفع صوت معارضى الختان وهو ما يضفى نوع من التعتيم على الجهود القائمة. وفضلاً عن ذلك فإن معظم الهيئات الرسمية وكثير من الهيئات الأهلية لا تضع قضية مناهضة الختان على جدول أعمالها. كما يتهدد الخوف من الاعتراف بمشكلاتنا علنا المساعى الرامية إلى إيصال صوت مناهضى الختان إلى المحافل الدولية. ولعل أبرز مثال لذلك ما نشرته مجلة حواء فى ١٩٩٥/٥/٢٠ من أن هناك جهوداً لاستبعاد قضية الختان من الأوراق التى يجرى اعداها لمؤتمر بكين والتنسيق مع الدول العربية الاخرى لاستبدالها بقضية الأمية. وهو نهج خطير، فالاعلان عن مشاكل أى بلد لا يعنى الانتقاص من قدرها أو تشويه صورتها، كما يزعم أصحاب هذا الموقف، بل هو الخطوة الأولى والضرورية للتخلص من هذه المشكلات التى تشوه بصورة حقيقية الوجه الحضارى للبلد.

حملة شبابية ضد ختان الاناث

فى اطار مجموعات العمل المعنية بمناهضة ختان الاناث والمنبثقة عن اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية، تشكلت مجموعة عمل شبابية تهدف لنشر الوعى فى المجتمع بشأن خطورة ظاهرة ختان الاناث.

ومن المقرر أن تبدأ المجموعة الشبابية نشاط فى الفترة من يونيو ١٩٩٥ - يونيو ١٩٩٦ بتنظيم اجتماعات دورية يتم خلالها استعراض ومتابعة عمل المجموعة وبرنامجها الخاص بنشر الوعى والتأثير على الرأى العام، وهو البرنامج الذى يتضمن تنظيم خمس ندوات خلال العام فى أماكن تجمع الشباب يتحدث خلالها عدد من الأطباء وعلماء الاجتماع ورجال الدين والقانون.

ويكتسب تشكيل مجموعة عمل الشباب أهميته الحيوية باعتبار الشباب مرحلة وسطية يمكن أن تكون أداة للتواصل بين الجيل الكبير والاجيال الصغيرة، كما أن مجموعة الشباب يمكنها من خلال تغلغلها فى مواقع وجهات عديدة أن تشكل جماعة ضغط قادرة على جذب الرأى العام فى العديد من المواقع وبخاصة الجامعات. ويكتسب نجاح مجموعة الشباب فى التأثير على أساتذة الجامعات أهمية خاصة باعتبار أن من شأن هذا النجاح أن يسهم بدور فعال فى اتساع دائرة الوعى بخطورة هذه الظاهرة بالنظر لما يتمتع به أساتذة الجامعات من قدرة عالية على التأثير فى عقلية قطاعات أوسع من الشباب فى هذه المرحلة العمرية.

نيفين اسامة

ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا ..

باللغة العربية

١. جبلز، مالكوم. اقتصاديات التنمية / تأليف مايكل رومر. واخرون، تعريب طه عبد الله منصور؛ عبد العظيم مصطفى، مراجعة محمد ابراهيم منصور. – الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩٥–٩٠٩ ص؛ ٢٤ سم.

٢. حلمي أحمد شلبي. الأقباط والإصلاح الإجتماعي في مصر (دور جمعية التوفيق) ١٨٩١–١٩٥٢–القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية–٢٤ سم؛ ١٣٣ ص .

٣. سعيد النجار. بعض القضايا الأساسية في استراتيجية التنمية الزراعية. – القاهرة: جمعية النداء الجديد، ١٩٩٥– ٤٨ ص؛ ٢٢ سم – (رسائل النداء الجديد؛ ٢٥).

٤. سهير مهنا. فلاحون وتجار: خلفية للإصلاح الهيكلي في مصر / نيكولاس هوينكز، بهجت عبد المقصود. – القاهرة: مركز النشر بالجامعة الامريكية بالقاهرة، ١٩٩٤ – ١٥٠ ص ؛ ٢٤ سم – (سلسلة بحوث القاهرة في العلوم الاجتماعية، مج ١٧؛ ع٣).

٥. قائد نعمان. الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني – بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٦– ٣١٥ ص؛ ٢٤ سم.

٦. كرامة مبارك سليمان. التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن – صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٤ – ٧٦٠ ص؛ ٢٤ سم.

٧. محمد عبده الزغير. دراسة عن أوضاع الأطفال اليمنيين أثناء النزاع المسلح / ترجمة عثمان عبد الله جابر – صنعاء: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، ١٩٩٤ – ٣٠ سم؛ ٥٨ ص.

٨. محمود عبد الفضيل. برامج الاصلاح الاقتصادى الهيكلى فى مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع – بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٤ – ١٤٣ ص ؛ ٢٢ سم.

٩. مركز دراسات وبحوث الدول النامية. محاورات التنمية – القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٥ – ٧٠ ص؛ ٣٠ سم.

باللغتين العربية والانجليزية:

١٠. التايير. التنمية الاجتماعية في العالم العربي: دور المنظمات غير الحكومية – تونس: التايير، ١٩٩٤ – ٦٣ ص؛ ٢٢ سم (بالعربية والانجليزية).

باللغة الانجليزية:

11. Barr. Nicolas. Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe: The Transition and Beyond - Washington: The World Bank, 1994 - 387 p; 24 cm.

12. Commander, Simon. Unemployement, Restructing, and the Labor Market in Eastern Europe and Russia. Fabrizio Coricelli. Washington: The World Bank, 1995-391p; 24 cm.

13. Davis, Jeffrey M. Macroeconomic Adjustment: Policy Instruments and Issues - Washington: International Monetary Fund, 1992 - 90 p; 30cm.

14. Hamied Ansari. Egypt: The Stalled Society - New York: State University of New York, 1986 - 308 p; 24 cm.

15. Horton, Susan. Labor Markets in an Era of Adjustment: Volume 1,2 - Ravi Kanbur; Dipak Mazumdar Coricelli - Washington: The World Bank, 1994, 24 cm.

16. Wallace, Tina. Changing Perceptions: Writings on gender and development - France: Oxfam, 1991 - 320p; 22 cm.

17. Mosse, Julia Cleves. Half the World, Half A Chance: An Introduction to Gender and Development - France: Oxfam, 1994 - 2287p; 22 cm.

18. Coleridge, Peter. Disability, liberation, and Development - France: Oxfam, 1993 - 244p; 22 cm.

19. Massiah, Joycelin. Women in Devloping economies: Making Visiblee the Invisible - France: Oxfam, 1993 - 300p; 22 cm.

20. Lean, Lennock. Paying for Health: Poverty and Structural Adjustment in Zimbabwe. France: Oxfam, 1994 - 40p; 22 cm.

21. Rodgers, Gerry. Social Exclusion: Rhetoric Reality Responses / Char;es Gore, Jose B. Figueiredo - Geneva: United Nation, 1995 - 309 p; 24 cm.

22. Rodgers, Gerry. The Poverty agenda and ILO: issues for research and Actiuon - Geneva: International institute for Labour studies, 1995-202 p; 24 cm.

23. Rodgers, Gerry: The Poverty agenda: Tends and Policyoptions - Geneva: International institute for Labour studies, 1995 - 202p; 24 cm.

24. Figueiredo, Jose B. Reducing Poverty through labour market policies - Genva: International institute for Labour studies, 1995 - 202 p; 24 cm.

25. Salau, Ademola T. Global Environmental Change: A research agenda for africa - Dakar: CODESRIA, 1992 - 49p; 22 cm.

26. Eurodad. World Credit Tables - Belgium: Eurodad, 1995 - 237 p; 24 cm.

27. Eide, Asbjorn. Economic, Social and cultural Rights / Catarina Krause; Allan Rosas - London: Martinus Nijhoff Publishers, 1995 - 506p; 24 cm.

28. Macdonald, Mandy. Gender Planning in Developing Agencies - France: Oxfam, 1994 - 229p; 22 cm.

بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام ..

يمكنك مطالعة هذه الدوريات بشكل منتظم في مكتبة المركز:

بالانجليزية:

1. Center to Center, U.K., International PEN, Bimonthly.
2. Council of Europe. Cases before the European Court of Human Rights - Strasbourg: Council of Europe. Non Periodical.
3. Human Rights Monitor, Switzerland, International Service of Human Rights, Quarterly.
4. Human Rights Newsletter. Cairo: Afro-Asian Solidarity Organization, Bimonthly.
5. Human Rights Quarterly, U.S.A, Morgan Institute for Human Rights and The Johns Hopkins University press, Quarterly.
6. Human Rights Tribune, Canada, Human Rights Inernet, Quarterly.
7. IFEX, Canada, International Freedom of Expression Exchange, Clearing House, weekly.
8. INDEX on Censorship: to magazine for free speech. London: Bimonthly.9. Middle East Report, U.S.A., The Middle East Research and Information Project (MERIP), Bimonthly.
10. Netherland Quarterly of Human Rights, SIM, Netherland, Quarterly.
11. The family Planning Manager, U.S.A, Management Strategies for Improving Family Planning Service Delivery, Quarterly.
12. The Journal of the IIHR, France, International Institute of Human Rights, Quarterly.
13. The Tribune, A Woman abd Development Quarterly, U.S.A., International Women's Tribune Center, Quarterly.
14. Torture, Denmark, International Rehabilitation Council of Tortune Victims, Quarterly.
15. Zim Rights News, Zimbabwe, Zim Human Rights Association, Monthly.

بالفرنسية:

16. La Lettre Du Mois, France, Agir Ensemble Pour Les Droits De L'Homme, Monthly.

بالانجليزية والفرنسية:

17. African Human Rights Newsletter, The Gambia, African Center For Democracy And Human Rights Studies, Quarterly.

بالعربية والفرنسية:

18. Des Droits de L'Homme, France, Fidration Internationale des Ligue, Weekly.

بالعربية والانجليزية:

١٩. النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية. لندن منظمة العفو الدولية؛ شهرية.
بالعربية والانجليزية والفرنسية:
٢٠. العالم العربي في البحث العلمي. فرنسا: معهد العالم العربي، نصف سنوية.
بالعربية:
٢١. أصول. فرنسا: مؤسسة أصول الثقافة؛ غير دورية.
٢٢. حقوق الإنسان. مصر: المنظمة المصرية لحقوق الانسان؛ شهرية.
٢٣. حقوق الانسان في لبنان. لبنان: الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان؛ شهرية.
٢٤. السياسة الدولية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: الأهرام؛ فصلية.
٢٥. شؤون عربية. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ فصلية.
٢٦. الطريق. بيروت: الطريق. مرة كل شهرين.
٢٧. الطليعة. القدس؛ أسبوعية
٢٨. القانون وحقوق الانسان. مصر: اتحاد المحامين العرب؛ شهرية.
٢٩. كراسات استراتيجية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. الأهرام؛ مرة كل شهرين.
٣٠. المجتمع المدني. مصر: مركز ابن خلدون؛ شهرية.
٣١. مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ فصلية.
٣٢. مستقبل العالم الاسلامي. مالطا: مركز دراسات العالم الاسلامي؛ فصلية.
٣٣. المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ شهرية.
٣٤. منبر الشرق. القاهرة: المركز العربي الإسلامي للدراسات؛ مرة كل شهرين.
٣٥. منبر الصحة والبيئة. مصر: جمعية التنمية الصحية والبيئية؛ غير دورية
٣٦. النداء الجديد. مصر: جمعية النداء الجديد؛ شهرية.
٣٧. نشرة حقوق الانسان – نشرة إخبارية. مصر: المنظمة العربية لحقوق الانسان؛ شهرية.
٣٨. النهج. سوريا: مؤسسة الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي؛ فصلية.

الصحة وحقوق الانسان

صدرت مؤخراً أول مجلة متخصصة في الصحة وحقوق الانسان، وهي دورية ربع سنوية تهتم بدراسة العلاقة بين الصحة وحقوق الانسان عبر دراسة تأثير انتهاكات حقوق الانسان علي الصحة، وتأثير السياسات الصحية علي حقوق الانسان، وطبيعة العلاقة الوثيقة بين تعزيز وحماية كل من الصحة وحقوق الانسان.

تصدر المجلة التي صدر منها حتي الآن عددان – عن مركز فرانسواز – زفير باجوند للصحة وحقوق الإنسان، والذي تم تأسيسه بجامعة هارفارد مع بداية عام ١٩٩٣.

تناول العدد الثاني عددا من القضايا الهامة بأقلام أكاديميين ونشطاء في مجالي الصحة وحقوق الانسان من دول العالم النامية والصناعية، بالاضافة إلي تقرير عن المؤتمر الأول للصحة وحقوق الإنسان ١٩٩٤. (تم نشر مقال عن المؤتمر الأول للصحة وحقوق الانسان الذي نظمه المركز عام ١٩٩٤ في العدد الثاني من سواسية).

وقدم أحد المقالات التي تضمنها العدد دراسة حالة عن بعض القري الفلسطينية داخل اسرائيل، التي لا تتوفر فيها للسكان العرب مياه شرب نقية، وعلاقة ذلك بانتشار موجات من الاصابة بالأمراض الناجمة عن تلوث مياه الشرب.

وفي مقال عن دور مفهوم حقوق الانسان في تثوير مجال الصحة بحيث يبدأ في رصد والعمل علي وقف انتهاكات الحقوق الصحية التي تحدث من قبل الحكومات والمجتمع بل وداخل الأسرة، تناقش د. ناهد طوبيا (السودان) اشكالية الخيارات بين فرض الصالح العام، والحفاظ علي حق الفرد في الاختيار، وسياسات تنظيم الأسرة، وقضايا التلوث البيئي، والتناقضات بين السياسات الاقتصادية والحقوق الصحية، وحق المرضي في المعلومات، وحقهم في إتخاذ القرار.

كما خصص العدد مجموعة من المقالات لمناقشة التمييز ضد المعوقين، وحقوقهم الصحية، وقام بعرض بعض الكتب الهامة في مجال الصحة وحقوق الانسان، مثل كتاب «لماذا يتمتع بعض الناس بالصحة، والبعض الآخر لا؟».

SAWASIAH
CIHRS
سواسية

والمسكن ايضاً.... من حقوق الانسان!

ضمن سلسلة «صحف وقائع حقوق الانسان» التى يصدرها مركز حقوق الانسان بمكتب الامم المتحدة فى جينيف، صدر مؤخراً كتيب «حق الانسان فى سكن مناسب».

ويشير الكتيب إلى أن النظرة الدقيقة للقوانين الدولية والوطنية وكذلك أهمية وجود مكان آمن للعيش بالنسبة للكرامة الانسانية والصحة النفسية والجسدية أدى إلى بروز بعض مضامين السكن بالنسبة لحقوق الانسان باعتباره من أهم الاحتياجات البشرية الاساسية فى جميع أنحاء العالم.

ومع ذلك فإن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يقدر أن أكثر من مليار نسمة يعيشون فى سكن غير ملائم كما أن أكثر من مائة مليون شخص يعيشون فى شروط مصنفة بأنها بدون مأوى».

وبمقتضى التعريف الدولى الوارد فى التعليق رقم ٤ الصادر عن اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن السكن المناسب هو الذى يوفر قدراً مناسباً من الخصوصية ومساحة كافية وآمنة، واضاءة وتهوية مناسبة، وبنية تحتية أساسية كافية وموقع مناسب فيما يتعلق بالعمل والمرافق الاساسية مع ملاحظة أن يكون كل ذلك بتكلفة معقولة.

وحول المركز القانونى لحقوق السكن، يشير الكتيب إلى أن الحق فى السكن قد انضم إلى المجموعة الدولية لحقوق الانسان الواجبة التطبيق والمقبولة عالمياً، وذلك باعتماد الاعلان العالمى لحقوق الانسان عام ١٩٤٨. فقد جرى التأكيد على هذا الحق فيما لا يقل عن ١٣ من الصكوك الاضافية لحقوق الانسان المعتمدة من قبل الأمم المتحدة فى مقدمتها العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويرتب التزام الدولة تأمين الحق فى السكن لمواطنيها طبقاً لهذا العهد اربعة مستويات من المسئولية عليها: وهى الاعتراف – الاحترام – الحماية – الانفاذ. حيث يعنى الإعتراف بحق كل مواطن فى السكن الغاء أى تشريع قائم من شأنه أن ينتقص صرامة الحق القانونى فى سكن مناسب، وادراج قضايا حقوق السكن فى الأهداف الانمائية الشاملة للدولة. ويقتضى احترام الدولة لحق السكن أن تمتنع عن تقييد التمتع الكامل بحق المشاركة الشعبية من جانب المستفيدين من حقوق السكن، وهو ما تقوده عادة الجمعيات غير الحكومية. كما يجب على الدولة الامتناع عن أى محاولة اخلاء قسرى أو تعسفى للاشخاص أو الجماعات. وحماية حق السكن توجب على الدولة منع أى طرف ثالث كالمالكين أو مشروعات البناء من أن ينتهك حق المواطن فى السكن. وإذا وقع هذا الانتهاك فمن الواجب أن توفر السلطة التعويض المناسب. كما ينبغى أيضاً اتخاذ تدابير فعالة لحماية المقيمين من التمييز أو المضايقة أو سحب الخدمات وغيرها من التهديدات. وفضلاً عن ذلك ينبغى للدولة أن تؤمن أن تكون تكلفة السكن متكافئة مع مستويات دخول الافراد ويقع على عاتقها انشاء نظام لاعانة الاسكان فى قطاعات المجتمع غير القادرة على تحمل نفقات السكن أما نفاذ الحق فى السكن المناسب فهو يتضمن اجراءات شاملة تتصل بقضايا الانفاق العام، والتنظيم الحكومى للاقتصاد وسوق الاراضى، وتوفير الخدمات العامة والبنية التحتية المتصلة بها، واعادة توزيع الدخل على مواطنى الدولة.

ويشير الكتيب إلى أن المجتمع الدولى ملزم بواجب اساسى نحو أعمال الحق فى سكن مناسب اتساقا مع احكام المادتين ٥٥، ٥٦ من ميثاق الامم المتحدة اللتين نصا على أن التضامن الدولى لأعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واجباً على كل الدول.

وبمقتضى ذلك فإن المجتمع الدولى ككل ملزم قانوناً بتأمين حماية هذا الحق عن طريق عدد من التدابير من بينها:

– الامتناع عن اتخاذ تدابير جمعية مصممة لاجبار دولة ما على الغاء واجباتها تجاه مواطنيها فى مجال حقوق السكن.

– توفير مساعدة مالية أو مساعدة أخرى للدولة المصابة بكوارث من شأنها تدمير المنازل والمستوطنات.

– تأمين توفير مأوى للمشردين واللاجئين الدوليين الهاربين من الاضطهاد أو الحرب الأهلية أو النزاع المسلح أو الجفاف أو المجاعة.

سواسية .. نشرة يصدرها مركز القاهرة لحقوق الانسان (CIHRS) تنفيذ: CTC ت: ٣٤٠٥٠٥٧ - ٣٤٠٥٠٥٨ اخراج فنى/ عبدالحميد عبدالله

ملف خاص
من داخل كوبنهاجن

سواسية

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان CIHRS

SAWASIAH

العدد الرابع مايو ١٩٩٥

«مائة وثمانون يوماً بمئة وثمانين طريقة»
المجموعات والقضايا النسوية فى مؤتمر القمة الاجتماعية

ندى مصطفى *

والأيام المائة والثمانين تمثل الفترة بين يوم المرأة العالمى (٨ مارس)، والذى تزامن مع اليوم السادس من بدء قمة العالم للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة، والذى تنظمة الأمم المتحدة فى سبتمبر القادم بالعاصمة الصينية «بكين» والتى تمثل فرصة للمنظمات النسوية وتلك المعنية بالمرأة لاستغلال هذه الفترة فى جعل الحكومات، ونظام الأمم المتحدة، والعالم، أكثر استجابة وحساسية تجاه القضايا التى تهم النساء واحتياجاتهن الملحة. ويتضمن ذلك بالضرورة خلق تغيير ١٨٠ درجة بالنسبة للأوضاع التى تهدد انطلاق المرأة نحو المساواة الكاملة. وكذلك ابراز القوة المتعاظمة للجمعيات النسائية المتعددة، والجماعات التى تهتم بشئون المرأة، مع رفع مطالب النساء للحكومات بزيادة الدعم المالى للإحتياجات النسائية بعد مؤتمر بكين.

نجحت المنظمات النسوية والنسائية المشاركة من دول الشمال والجنوب فى مؤتمر المنظمات غير الحكومية بكوبنهاجن فى وضع قضايا المرأة فى مكان بارز، بحيث كونت مؤتمر داخل المؤتمر، معنىّ بالمرأة وقضاياها. فمنذ اليوم الأول لبدء اجتماع الهيئات غير الحكومية، نظم المجلس القومى للنساء فى الدانمارك لقاءً موسعاً تم فيه عرض أهم الاحداث والتظاهرات التى ستتناول وضع المرأة، بالإضافة إلى عرض لوضع المرأة

الانتهاك البدنى للإناث

نظمت اللجنة الافريقية لمكافحة العادات الضارة (ل. أ. م. ع. ض) ورشة ناجحة جداً في برنامج منتدي المنظمات غير الحكومية، تداولت فيها ممارسة الانتهاك البدني للاناث بين مجتمعات اللاجئين الأفارقة في أوروبا وافريقيا وامريكا الشمالية. بدأت الورشة بتقديم فيلم عن الختان في أثيوبيا، تلته اربع أوراق قدمتها نساء افريقيات يعملن وسط مجتمعات اللاجئين الافارقة في دول الشمال.

وعرضت هذه الأوراق الأنشطة التي تقوم بها المنظمات التي تنتمي لها مقدمات الأوراق، وهي منظمة (ل. أ. م. ع. ض) والاتحاد النسائي الصومالي الديمقراطي، والجمعية الطبية لنساء الدنمارك، والمركز الثقافي التنزاني بالدرويج. وعرضت الورقة الأخيرة تجربة شخصية لأمرأة تنزانية مع الختان، واثر هذا علي تبنيها لقضايا محاربة الانتهاك البدني للإناث في بلدها ووسط اللاجئين في الدرويج.

وتناول الفيلم، الذي تم انتاجه بالتعاون مع معتمدية الأمم المتحدة العليا للأجئين في أبريل ١٩٩٤، موضوع الختان فى المجتمع الاثيوبي، وخاصة في المناطق الريفية حيث تعمل المرأة بين ١٢ – ١٤ ساعة في اليوم الواحد، وكما تعرض الفيلم للعادات الاثيوبية، وأهمية دور المرأة في المجتمع.

في نهاية ورشة العمل، دعت رئيسة الجلسة الحاضرون من الجمعيات ان تهتم بموضوع الختان، الذي يمارس في ٢٤ دولة افريقية، ولايعتبر الختان فيها انتهاكاً لحقوق الاطفال الصحية، بل مصلحة لهم فيما يتعلق بالزواج والاخلاق وغيرها من الأسباب. تساءل بعض الحضور من دول الشمال عن امكانية المساعدة التي يستطيعون القيام بها، ورأي بعض الحضور من الدول الأفريقية أن منظمات مثل (ل. أ. م. ع. ض) عليها الأهتمام بالانتهاك البدني للإناث في دول افريقيا وليس في أوروبا وأمريكا الشمالية.

* مسئولة برنامج المرأة فى مركز القاهرة

ومشاركتها فى الحياة العامة بالدنمارك، كذلك بدأ الاعداد ليوم المرأة العالمى، وتوزيع «دبابيس» خاصة به، اصبحت فيما بعد من أهم «البادجات» التى حرصت على ارتدائها النساء، والرجال، والتى حرص على ارتدائها الكثير من ممثلى الوفود الحكومية عند تقديم كلماتهم فيما بعد، لئلا يتهموا بالتحيز ضد المرأة.

وفى ورشات العمل التى نظمتها الهيئات النسوية، وتلك التى تهتم بقضايا المرأة، لم يكن التركيز منصباً على قضايا المرأة فى دول الشمال وحدها، بل تركز ايضا إلى مشكلات وقضايا الجنوب، والنساء الملونات. وقد قدمت العديد من ورش العمل النسوية والنسائية شهادات حية وتجارب وخبرات يومية نسائية. حول العنف الأسرى والفقر والجرائم الموجهة ضد النساء، والانتهاك البدنى للإناث، وعمل المرأة وغيرها، وقد اضاف ذلك ابعاداً واقعية وملموسة للأوراق التى قدمت.

وقد تعرض المشاركون فى مؤتمر المنظمات غير الحكومية لظروف صعبة نتيجة لاقامته فى قاعدة بحرية تمت بها ترتيبات لاقامة ورشات العمل فى سفن بحرية وأكواخ تناثرت فى انحاد القاعدة البحرية بحيث اضطر المشاركون فى اغلب الأحيان، للهرولة بين اجزاء القاعدة للحاق بورشات العمل التى تهمهم؛ فى جوّ بارد وممطر، لهذا لم يكن مستغرباً أن توزّع المظلات مع البرنامج والاوراق الخاصة بالمؤتمر، ولا أن يصاب عدد كبير من المشاركين والمشاركات (خصوصاً الذين أتوا من دول ذات طقس دافئ أو حارّ)، بنزلات البرد والسعال.

وفضلا عن ذلك، فقد كانت للمنظمات النسوية غير الحكومية احباطاتها فيما يتعلق بوثيقة «برنامج العمل». فمثلاً كان من الصعب على الجمعيات المهتمة بصحة المرأة، فهم الأسباب وراء عدم الإهتمام الكافى بقضايا صحة المرأة، وعدم التعامل مع هذه القضايا فى إطار التنمية الاجتماعية، بنفس المستوى الذى تم به تناول قضايا مثل المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة، والفقر، فغالباً ماغاب عن الوثيقة ذكر النتائج المؤثرة لهذه العوامل على صحة المرأة.

كذلك كان هناك أحساس عام للكثير من نشيطات الحركة النسوية، بأن الجماعات المتعصبة، والتى خسرت «معركة» صحة المرأة الانجابية فى المؤتمر العالمى للسكان والتنمية، الى تم فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤، قد عادت فى مؤتمر القمة الاجتماعية، لتدعى أن ذكر «خدمات الصحة الانجابية للمرأة والتركيز عليها ينتقص من الأهتمام الذى يجب أن ينصبّ على الخدمات الصحية الأساسية، والتى على المؤتمر التركيز عليها.

سواسية

SAWASIAH

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان
CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنوان :
٩ شارع رستم - جاردن سيتى - الدور السابع - شقة ٣٥ - القاهرة
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الامناء

د. إبراهيم عوض (مصر)
أ. احمد عثمان (تونس)
أ. اسمى خضر (الأردن)
أ. السيد ياسين (مصر)
د. أمال عبدالهادى (مصر)
د. سحر حافظ (مصر)
د. عبدالله النعيم (السودان)
د. عبدالمنعم سعيد (مصر)
د. عزيز أبوحمد (السعودية)
د. غانم النجار (الكويت)
أ. فاتح عزام (فلسطين)
د. فيوليت داغر (لبنان)
د. محمد أمين الميدانى (سوريا)
أ. هانى مجلى (مصر)
د. هيثم مناع (سوريا)

المدير :
بهى الدين حسن

مستشار البحوث :
د. محمد السيد سعيد

ووضح فى وثيقة برنامج العمل التراجع الذى تم عن «المفاهيم» التى تم التوصل إليها فى مؤتمر القاهرة، فمثلاً تم استبدال مفهوم «الصحة الانجابية» بـ «رعاية الأمومة»، مختزلين صحة المرأة الانجابية إلى وظيفتها كأم. وهو ما أثار تخوفات حقيقية من التراجع عن «المفاهيم» التى تم التوصل إليها فى القاهرة فى مؤتمر المرأة الرابع الذى سيقام فى سبتمبر.

وقد ادعيت شبكة الجمعيات النسائية والنسوية المعنية بأعطاء اجور عن العمل المنزلى، وادراجه فى الناتج القومى الإجمالى للدول. تغيير الجملة التى تقول بضرورة «بذل الجهود للإعتراف بقيمة عمل المرأة غير المقيم (الذى لاعائد مادى له)» إلى ضرورة بذل الجهود لقياس عمل المرأة غير المقيم (الذى لاعائد مادى له)؟

وقد أثارت الدعوة إلى ادراج عمل المرأة المنزلى فى الناتج القومى الاجمالى قلق البعض على أساس أن ذلك سيؤدى لأن تبدو اقتصاديات الدول النامية ثرية جداً بشكل مفاجئ، مما سيقلل من فرص هذه الدول لتلقى المعونات الخارجية.

صحة المرأة في قمة التنمية الإجتماعية

نظمت منظمة أوكسفام / المملكة المتحدة ورشة ليوم عمل تناولت مختلف القضايا المتعلقة بالتنمية. كانت الورشة التى تناولت الصحة متميزة بفتور كبير من منظمات عديدة للأمم المتحدة، ومنظمات أهلية. قدمت الدكتورة مهجة كمال من منظمة أوكسفام ورقة تبين كيف أن مفهوم الصحة قد يبدأ من احتياجات فتاة صغيرة فى قرية نائية، ويتوسع فى شبكة تنتهى بالنظام العالمى، وأوضحت الورقة كيف أن المستويات المختلفة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض. وانتقدت الورشة أيضاً منظمة الصحة العالمية فى العناية الصحية الأولية، والتى ذكرت ورقة قدمت فى الورشة انها هرمية وانها لاتأخذ فى الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للمستفيدين المرتقبين.

وفى المداخلات ذكرت مندوبة من منظمة الصحة العالمية أن الصحة من أهم العوامل التى يجدر الاهتمام بها لأنه بدون الصحة لن يكون هناك شئ، ولهذا يتوجب تقديم الخدمات الصحية للجميع، خاصة المحرومين؛ وركزت فى مداخلتها على خطورة التشخيصات الخاطئة لاحتياجات المجتمعات الصحية، وان ذلك ينتج عن استشارة من ليست لهم خبرة بالبيئات المحلية.

دار حديث ايضاً عن الطب التقليدى والشعبى، وانقسمت الآراء مابين مؤيد ومعارض لهذا النمط من الخدمات الصحية، حيث ذكر البعض أن الخدمات الصحية التى يقدمها الاطباء التقليديون احياناً تكون لها عواقب وخيمة على صحة المريض، وذكر آخرون ان الاستفادة من خبرات الاطباء التقليديون يساعد على فهم أعمق لمشاكل البيئة.

من الأمور اللافتة للنظر فيما يتعلق بالمنظمات والشبكات النسوية والنسائية العالمية، التنظيم الشامل والدقيق، والإعداد المتكامل والتنسيق الذى ظهر جلياً فى منتدى المنظمات غير الحكومية، وفى الخلايا التى تتناول مواضيع وقضايا تهم المرأة. هذا التنظيم ينتج عنه، على الأقل، اثارة اهتمام الرأى العامّ الإقليمى والعالمى بالقضايا التى تتناولها هذه المنظمات. وفى أحيان آخرى، إلى التأثير وفرض وجهة نظرها على مائدة الوفود الحكومية، وممارسة الضغط بصورة فعالة على قرارات تلك الوفود. ولكن ذلك لايقتصر فقط على تلك المؤسسات والهيئات والمجموعات والشبكات التى تنتمى إلى دول الشمال، ولكنها تضم ايضاً منظمات «جنوبية»، وخاصة من دول امريكا اللاتينية ودول جنوب آسيا... وللمنظمات النسوية والنسائية العربية، يبقى استغلال الوقت المتبقى من المائة وثمانين يوماً فى التنسيق والتشبيك والسعى نحو التأثير على وثيقة برنامج العمل لمؤتمر المرأة العالمى الرابع، للإستفادة بقدر الامكان من هذا المؤتمر، والمناخ العالمى المواتى، نحو تحقيق مستقبل افضل للمرأة العربية.

التنمية ... الفقر ... التعليم مشاهدات ورؤى

منار الشوربجى *

عجت العاصمة الدانماركية كوبنهاجن بعشرات الالاف من البشر فى أوائل مارس، جاءوا من دول ومجتمعات وانتماءات شتى لايجمعهم سوى اهتمام مشترك بمناقشة قضايا الفقر والبطالة والتفسخ الاجتماعى.

كان مقر اجتماع المنظمات غير الحكومية حافلا بمختلف ألوان النشاط:- تظاهرات، اجتماعات معارض، ممارسة ضغوط، تقديم مطالب، عرض افكار وخبرات.

وعادة مايميل المشاركون فى المؤتمرات الدولية – عند عودتهم إلى بلادهم – إلى الكتابة عن أهداف المؤتمر فى علاقتها بما تم انجازه بالفعل. وهم فى ذلك يغضون الطرف فى أحيان كثيره عن طبيعة الجدل الفكرى والخطاب العام الذى شهده المؤتمر. فالتركيز على أهداف المؤتمر وانجازاته – انما يسلط الاضواء على المذكرات والوثائق سواء ماتم بحثه أو ماتم تجاهله، بينما يصرف الانتباه بعيدا عن الاطروحات الفكرية التى ربما تسهم كثيرا فى شرح الأجواء التى انعقد فيها المؤتمر، وتضع أيدينا على مادار فى أذهان المشاركين لحظة انعقاده بل وتقدم بعض المؤشرات بشأن مايمكن أن تدور حوله مؤتمرات لاحقة.

ويهدف هذا العرض إلى التركيز على الجانب الفكرى – وليس التنظيمى – لاجتماع المنظمات غير الحكومية فى كوبنهاجن، وذلك من خلال عرض بعض الأفكار التى طرحت فى ورش العمل الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، والتى يمكن أن تكشف عن الاتجاهات العامة التى سادت فى تلك المناقشات.

ويقوم هذا العرض على مشاهدات شخصية لجلسات اهتمت بقضية الفقر والتنمية وأخرى اهتمت بقضية التعليم.

كانت جميع المفاهيم المستخدمة اليوم تحت مجهر الاختبار والفحص، بدءا بمفهوم التنمية ذاته، ومفاهيم حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية ومرورا بالفقر وامكانية قياسه وحتى المجتمع المدنى ودوره وآفاق تطوره.

التنمية ... أية تنمية ؟

• كان هناك اتفاق عام على أن نمط التنمية القائم اليوم انما يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادى دون غيره من أوجه النمو، وهو فى ذلك يأتى على حساب هذه الأوجه الاخرى وأهمها. التنمية البشرية.

قدمت منظمة كورية – مثلا – تسمى ائتلاف المواطنين من أجل عدالة اجتماعية Citizens' Coalitiou Fer Social Justice خبرة كوريا الجنوبية فى هذا المجال. أشارت إلى أنه على الرغم من أن نمط التنمية الذى اتبعته كوريا قد حقق انجازات لايمكن انكارها فى مجال النمو الاقتصادى إلا أنه قد أدى فى الواقع إلى تدهور فى التوزيع واختلال فى التوازن بين الصناعات والمناطق والطبقات هذا فضلا عن انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان واستشراء الفساد فى كافة قطاعات الدولة.

• ركز آخرون على علاقة نمط التنمية الحالى بنموذج التحديث الغربى. قال أصحاب هذه الرؤية أن التنمية استخدمت كمرادف للتحديث ومن ثم فانه نمط تنموى اعتبر كل ماهو تقليدى مناهضا بالضرورة للتنمية. ضرب أحد المشاركين مثالا على ذلك من ليسوتو حيث توجد منظمات تطوعية قاعدية grassroots معنية أساساً بدفن الموتى. قال المتحدث أن هذا النوع من المنظمات لم يدخل أبداً فى تصنيف علماء الاجتماع لما يسمونه «منظمات تنموية»، على الرغم من أن الدراسات التى أجريت على هذا النوع من المنظمات أثبتت انها فى الواقع تقوم بدور تنموى، فالخدمات التى تقوم بها تتخطى النطاق المحدود لإعداد الموتى للدفن وإقامة الطقوس الدينية والتقليدية المصاحبة لذلك، فهذه المنظمات تجمع تبرعات وهبات تقوم بانفاقها على مثل هذه الطقوس فضلا عن أغراض أخرى مثل تقديم قروض صغيرة لأسرة المتوفى لبدء مشروعات صغيرة أو لشراء قطعة صغيرة من الارض أو ماشية ليتعيشون منها بعد رحيل عائلهم.

• ركزت بعض حلقات النقاش أخرى على ميكانيزمات العمل المتبعة فى ادارة عملية التنمية، حيث أشير إلى أن نمط التنمية الحالى ذو طابع فوقى غير ديمقراطى. إذ يقوم المسئولين انفسهم باختيار مواقع التنفيذ ثم يقومون بتطبيق تلك الخطط التى تم اعدادها. ومن ثم فان البشر الذين يقيمون فى تلك المناطق التى تستهدفها خطط التنمية لايشاركون فى صياغة هذه المشروعات ولايستشارون فى اسلوب تنفيذها. فالبشر هنا أداة من أدوات التنمية الهادفة الى النمو الاقتصادى فهم ليسوا طرفا فيها ولاهدفا لها.

* باحثة غير متفرغة فى مركز القاهرة

قدمت منظمة فيات FIAT مثالا صارخا فى هذا الصدد من الهند، حيث تم اختيار موقع فى الغرب الاوسط من البلاد لاقامة سد ضخم باسم التنمية. وترتب على اقامة هذا السد طرد ٢٠٠ ألف مواطن من مساكنهم واراضيهم. وبفضل الضغوط التى مارستها المنظمات غير الحكومية على البنك الدولى الذى تبنى هذا المشروع، تم وقف العمل فيه، إلا أن الضرر كان قد لحق بالفعل بالاهالى الذى شردوا.

أمراض المجتمع المدنى:

إلى أى مدى يلعب المجتمع المدنى دورا ايجابيا فى عملية التنمية؟ كان هذا السؤال هو أحد الموضوعات الرئيسية التى تناولها المشاركون فى مناقشتهم. وقد تنوعت الاراء بشأن الاجابة على هذا السؤال، إذ ركز البعض على السلبيات المحيطة بدور المجتمع المدنى بينما اهتم آخرون بالتركيز على مايمكن أن يقوم به المجتمع المدنى للاسهام فى حل مشكلات الفقر والبطالة.

حذر بعض المشاركين من أن المجتمع المدنى يقوم بتكريس الطابع الفوقى غير الديمقراطى لعملية التنمية، وانطلقوا فى ذلك من تحليل ميكانزمات عمل بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية.

وفقا لهذه الرؤية، فان هذه المنظمات تتبع نفس الاساليب الحكومية فى ادارة عملية التنمية. فالبيروقراطيون فى هذه المنظمات هم الذين يقومون باعداد خطط التنمية، وهم أيضا الذين يختارون مواقع تنفيذ هذه المشروعات ومن ثم فان هذه المنظمات هى فى الواقع بمثابة حكومات صغيرة تتبع نفس الاسلوب فى ادارة التنمية.

من ناحية أخرى فان هذه المنظمات تحصل على تمويل اما من حكوماتها أو من جهات اجنبية لتنفيذ تلك المشروعات، وهو الأمر الذى أدى إلى انقلاب معادلة المساءلة accountability التى تعد احد العناصر الجوهرية التى يقوم عليها دور المجتمع المدنى. فبدلا من أن تصبح هذه المنظمات مسئولة أمام المواطنين عن أدائها، يصبح المواطنون مسئولين أمامها عن تنفيذ مشروعات التنمية، وبدلا من أن تقوم هذه المنظمات بدور فى مساءلة الحكومات وتعبئة المواطنين وتوعيتهم بشأن أهمية مساءلة الحكومات، تصير هذه المنظمات نفسها مسئولة أمام الحكومات أو الجهات المانحة.

وقد أثارت هذه النقطة الأخيرة قضية التمويل الاجنبى لمؤسسات المجتمع المدنى واثر ذلك على صياغة نمط التنمية واهدافه. وعرضت منظمة فلبينية تدعى جابريللا Gabriella خبرتها المباشرة التى تعكس الاثر السلبى للتمويل الاجنبى على مؤسسات المجتمع المدنى. كانت جهات التمويل الاجنبية قد بدأت بالفعل تعطى لنفسها الحق فى التدخل فى عمل جابريللا، ليس فقط فى اعداد المشروعات وانما فى تحديد افكار الجمعية واهدافها وطموحاتها، وصارت تستخدم التمويل كسلاح تشهره فى وجه المنظمة كلما لاحت بوادر مقاومة لما تزيد فرضه تلك الجهات الاجنبية.

وعلى الرغم من أن خبرة جابريللا مع المؤسسات المانحة ليست بجديدة على المهتمين بدور المجتمع المدنى فى بلدان العالم الثالث، إلا أن أهم ماطرحته تلك المنظمة هو خبرتها فى مواجهة هذا التوجه قامت جابريللا بالتضامن مع عدد من المنظمات المحلية الأخرى داخل الفلبين بالبدء فى خطة تستغرق عامين هدفت إلى جعل المنظمة قادرة على الاعتماد على الذات من خلال موارد محلية عن طريق جمع التبرعات من منظمات محلية أخرى مع الاهتمام بتوعية الرأى العام الدولى بخبرة المنظمة واوضاعها.

ولم يفت المشاركون أن يؤكدوا على وعيهم بأن التزايد الكمى فى عدد المنظمات غير الحكومية فى أية دولة لايعنى بالضرورة وجود مجتمع مدنى نابض بالحياة فيها، إذ أن الخبرة الدولية تؤكد على وجود عشرات من المنظمات غير الحكومية التى هى فى الاصل من صنع الحكومات أو نشأت مستقلة عنها ثم اصبحت تابعة لها اما بسبب التمويل أو الادارة.

ورغم كل تلك التحفظات على أداء المجتمع المدنى، طرحت عشرات من الافكار الأخرى التى تسعى لتدعيم دور المجتمع المدنى محليا ودوليا فى القضاء على الفقر والبطالة.

وقد طالب البعض باقامة مايسمى بمجتمع مدنى دولى ككيان دائم موازى لمنظمة الأمم المتحدة وتكون من مهامه مراقبة أداء المؤسسات الدولية المانحة خاصة فيما يتعلق بالاثر السلبى لسياساتها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما يقوم هذا الكيان الجديد، ومراقبة السياسات الوطنية خاصة فى دول الشمال وما قد ينتج عنها من انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى دول الجنوب. هذا فضلا عن مراقبة الامم المتحدة ذاتها ووكالاتها المتخصصة.

طرح أيضا الدور الذى يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدنى محليا فى مراقبة حكوماتها ومدى تنفيذها لالتزاماتها الدولية المترتبة على التوقيع على مواثيق دولية.

إلا أنه كان من الواضح أن كل هذه المقترحات لاتزال فى طور الافكار الاولية التى تحتاج إلى مزيد من البحث. إذ تظل هناك عشرات الاسئلة التى تحتاج إلى اجابات لتنفيذ أى من هذه المقترحات. ففيما يتعلق بما أطلق عليه المجتمع المدنى الدولى لم يناقش المؤتمر الشكل الذى سيكون عليه هذا الكيان الجديد، ولا المعايير التى يمكن على أساسها قبول انضمام المنظمات غير الحكومية بها، وما هى الضمانات التى يمكن ايجادها حتى لاتسيطر منظمات غير حكومية تنشئها الحكومات على هذا الكيان الجديد. كما لم يبحث المشاركون الميكانزمات التى ستتبع لتنفيذ الرقابة المقترحة على المؤسسات الدولية، ولا ماهية الضمانات التى تحقق الفاعلية لتلك الرقابة.

التعليم:

انطلق المشاركون فى مناقشتهم لقضية التعليم من مناقشة أسباب فشل نمط التنمية القائم والذى يسعى إلى النمو الاقتصادى على حساب التنمية البشرية.

أعتبر النظام التعليمى القائم نتيجة لتلك الرؤية القاصرة لعملية التنمية بقدر ماهو احد العوامل التى تسهم فى تكريس هذه الرؤية والابقاء على هذا النمط التنموى.

فوفقا لدراسات مستفيضة أعدتها المنظمات المشاركة، فان النظام التعليمى القائم اليوم انما يخدم بالاساس نمط التنمية القائم ويكرس الاهتمام بالنمو الاقتصادى على حساب غيره من اوجه النمو والدول المتقدمة ليست فى الواقع استثناء من ذلك. صحيح أن هناك اهتمام متزايد بالتعليم فى تلك الدول إلا أنه اهتمام يقوم على اعداد الدولة لعملية المنافسه الاقتصادية فى الاسواق. فاهتمام الحكومات فى تلك الدول بالتعليم انما يهدف أساساً إلى الحفاظ على مكانة تلك الدول فى السوق العالمية.

أعرب بعض المشاركين عن تحفظهم على هذا التوجه المنطق بقضية التعليم إذ أنه يقوم – وفقا لرؤيتهم – على فكرة الصراع العالمى الجديد القائم على الحرب التجارية على نحو لايسمح للتعليم بالقيام بدور لاحداث التقارب العالمى وتخريج أجيال قادرة على التفاعل السلمى والتعاون فى المجالات الأخرى غير الاقتصادية.

أما بالنسبة للدول النامية، فان النظم التعليمية لها مصممة على نحو يحذف أهداف نمط التنمية القائم بها. فهى نظم تعليمية تخرج متخصصين فى المجالات التى يحتاجها هذا النمط التنموى فى حين انها لاتفرز أجيالا قادرة على التفاعل مع مجتمعاتها. فالمهندس يتخرج فى الجامعة قادرا على بناء سد ضخم أو عمارة سكنية شاهقة ولكنه لايعرف شيئا عن التفاعل مع البشر الذين يقطنون فى تلك المنطقة التى سيعمل بها.

والطبيب مثلا على دراية بالامراض المستوطنة وطرق علاجها ولكنه يعجز عن العمل فى فريق يضم تخصصات مختلفة لخدمة المنطقة التى يعمل بها.

وفضلا عن ذلك فقد أصبحت المؤسسات التعليمية منفصلة عن المجتمع مفارقة للواقع. فهذه المؤسسات ذات قدرة عالية على ان تصبح كيانا قائما بذاته يفصله عن مجتمعه أسوار عالية.

فالمدرس قد قضى حياته كلها داخل فصل دراسى كل ماهنالك هو أنه انتقل من مقعد المتلقى إلى مقعد المعلم.

الجامعة (والمدرسة) تعتبر نفسها المكان الذى يقدم الحقيقة التى يبحث عنها كل انسان. فكل ماعليك هو أن تدخل قاعة الدرس فتعرف الحقيقة كلها.

كما أن نمط التعليم قائم على اعتبار التعليم عملية ذات فترة زمنية محدودة تنتهى بالتخرج.

من ناحية أخرى فان النظام التعليمى يتسم أيضا بطابع غير ديمقراطى. فصيغة المتحدث/ المتلقى لاتفرز إلا أجيال تعيد انتاج نفس نمط التنمية القائم. فهو نظام يدرب المتلقى – على أحسن تقدير – على التكيف مع الواقع كما هو دون محاولة تغييره، وهو بذلك يخدم فى الواقع القائمين على الحكم، إذ أنه لايفرز اجيالا قادرة على إحداث التغيير أو حتى التفكير فى امكاناته.

قدمت احدى المنظمات تجربة محلية نفذت فى بوليفيا قامت أولا على دراسات مستفيضة لنمط التنمية القائم وأسباب فشله ودور التعليم فيه تقوم هذه التجربة على مخاطبة مدرس المدارس الابتدائية حيث أثبتت الدراسات أنه يمكن الاعتماد على هذه الفئة فى ايجاد نمط بديل للتنمية خاصة فى المناطق الريفية.

أعدت هذه المنظمة برنامجا دراسيا حافلا يقوم بالاساس على الالتقاء بهذه المجموعة من الدارسين فى مواقع عملهم الأصلية فى الريف، وأعدت لهم مجموعة من الكتب لتدارسها والبحث فيما جاء بها. أول هذه الكتب يناقش ماهية التنمية مع شرح واف لنمط التنمية القائم وأسباب فشله دون أن يقدم الكتاب اجابات أو تصورات لنمط التنمية البديل، الأمر الذى كان يعنى ان يقدم كل دارس تصوره لمثل هذا النمط وطبيعة الدور الذى يمكن أن يلعبه فيه.

يحتوى الكتاب الثانى على موضوعات مختلفة مستقاه من البيئة المحلية ومعروضة بدرجة عالية من العمومية الهدف الرئيسى منها هو تدريب الدارس على فرز المعلومات المتلقاه فرزا يسهل عملية التعرف على الواقع دون رتوش.

أما الكتاب الثالث فيقدم صورا مختلفة من مواقع محلية. يهدف هذا الكتاب من خلال مناقشة الحالات المعروضة إلى تدريب الدارسين على تصميم مشروعات تنمية محلية يكونون طرفا فيها. اختيرت النماذج المطروحة بعناية على نحو يدفع الدارس إلى ادراك أهمية العمل ضمن فريق يضم تخصصات مختلفة.

أما الكتاب الرابع فيسعى إلى تعريف الدارس بكيفية ادارة مثل ذلك المشروع الجديد ادارة تسمح له بالنجاح وتحقيق الاغراض المنشودة.

وقد أهتم الكتاب الخامس بتدريب الدارس على التفاعل مع أبناء البيئة المحلية المستهدفة فى مشروع التنمية، يهدف الكتاب إلى تذكير الدارس بأن هؤلاء البشر هم الهدف الرئيسى لأى مشروع تنموى ومن ثم ليس من المقبول التضحية بمطالبهم ومقدراتهم فى سبيل نجاح مشروع التنمية.

لقد هدف هذا العرض إلى تقديم بعض اللمحات التى تعكس طبيعة النقاش الذى دار فى كوبنهاجن. فبغض النظر عما توصل إليه المؤتمر، يظل من المهم أن نتعرف على ماكان يدور فى أذهان المشاركين عند انعقاده.

يظل من المهم أيضا أن نتعرف على خبرات وافكار الاخرين ليس لتبنيها أو تطبيقها وانما للتعامل معها كموضوعات بحثية تأخذ فى اعتبارها خصوصية الحالة المصرية.

القمة الاجتماعية في الصحافة العربية

تكشف متابعة الصحافة العربية لمؤتمر القمة الاجتماعية عن التراجع النسبى فى اهتمام الكتاب والصحفيين العرب بالمؤتمر مقارنة بالاهتمام الذى لقيه المؤتمر الدولى للسكان.

وقد تمركزت كتابات ماقبل المؤتمر حول محورين اساسيين هما:

١– القراءة النقدية كوثيقة للمؤتمر ومحاولة أظهار سلبيات وايجابيات المؤتمر سواء من خلال الوثيقة أو من خلال نتائج المؤتمر التحضيرى للقمة والذى عقد فى نيويورك، أو من خلال الاحداث التى واكبت القمة نفسها فى كوبنهاجن.

٢– تقييم فاعلية الدور العربى من خلال وقائع المؤتمر التحضيرى لوزراء الشئون الأجتماعية وطرح بعض التصورات حول الدور العربى المتوقع خلال القمة فى ضوء هذا التقييم.

وفى اطار المحور الأول، كانت أبرز الانتقادات هى:-

أن وثيقة المؤتمر قد اعتمدت على تحليلات البنك الدولى والمؤسسات التمويلية الكبرى.

وأن الدول المانحة لم تفى بتعهداتها بتقديم منح للدول الفقيرة بنسبة ٧٪ من ناتجها القومى كما تملصت من تبنى برامج محددة قابلة للتنفيذ، كما لاحظت هذه الكتابات افتقار الوثيقة إلى صيغة محددة لمعالجة مشكلة الديون التى تواجه العالم الثالث، فى نفس الوقت رصدت فيه التكلفة الباهظة لانعقاد المؤتمر والتى قدرت بنحو ٣٨ مليون جنيه استرلينى.

ولاحظت بعض الكتابات ان التعبيرات البراقة التى تحفل بها الوثيقة كالتسامح وعدم التميز والعدالة واحترام التنوع الثقافى والعرقى وتشجيع التعددية السياسية يصطدم عمليا بالسياسات الاوربية والأمريكية التى تكيل بمكيالين عند تطبيقها لهذه الشعارات.

واما فيما يتعلق بايجابيات المؤتمر فقد حصرتها الكتابات العربية فى:

تداول المعلومات حول الاوضاع المتردية فى العالم واقرار برنامج عمل المؤتمر بأن تطبيق برامج التكيف الهيكلى قد يؤدى إلى اتساع نطاق الفقر والبطالة فى البلدان التى تتبنى هذه البرامج فضلا عن تبنى المؤتمر الدعوة إلى خفض ديون البلدان الأشد فقرا وخاصة فى افريقيا، ودعوة حكومات البلدان النامية إلى العمل على توفير المصداقية والشفافية والمساءلة أمام الشعب والحد من تبديد الموارد.

وفى اطار المحور الثانى فقد توقعت كافة الكتابات تقريبا دورا غير فعال للوفود العربية كنتيجة لعدم توصل اجتماع وزراء الشئون الاجتماعية فى ديسمبر ١٩٩٤ لقرار بشأن الاعلان العربى للتنمية الاجتماعية فضلا عما لاحظته هذه الكتابات من ان المؤتمر لم يلق اهتمام العديد من مؤسسات المجتمع المدنى فى البلدان العربية.

اما كتابات مابعد اختتام اعمال المؤتمر فقد تبارت خلالها معظم الاقلام العربية فى التدليل على فشل المؤتمر فى التوصل إلى نتائج سواء من خلال تحليل وقائع المؤتمر أو استناداً إلى التقييمات المعلنة لعدد من الشخصيات او الهيئات.

المنظمات غير الحكومية ضد التكيف الهيكلي

على هامش اعمال المؤتمر الرسمى للقمة الاجتماعية فى الفترة من ٦ – ١٢ مارس ١٩٩٥، التقت مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية تشمل بعض المنظمات التنموية والمساعدات الاجنبية والسلام وحقوق الأنسان والتعليم والصحة والمنظمات الدينية ونقابات العمال واتحادات نسائية وجماعات انصار حماية البيئة. وبدأت هذه المنظمات حملة واسعة ضد الاعلان الختامى للمؤتمر.

شملت الحملة مظاهرة لعدة ساعات ترفع لافتات كبيرة كتب عليها «متحدون فى مواجهة النظام العالمى الجديد»، وتوجيه الانتقادات – عبر التصريحات الصحفية – إلى اعلان المؤتمر وخاصة اقراره لسياسات التكيف الهيكلى، وتوجت المنظمات غير الحكومية جهدها باصدار اعلان بديل فى مواجهة الاعلان الرسمى للقمة الاجتماعية.

وقد أكد الاعلان البديل الذى وقعته منظمات حكومية فى اكثر من ١٣٠ دولة أن النظام الليبرالى الجديد الذى اعتبره المؤتمر بمثابة نظام عالمى جديد للتنمية قد أثبت فشله من قبل، وان برامج التكيف الهيكلى التى فرضت بواسطة صندوق النقد والبنك الدولى قد توجت التقدم الاقتصادى والاجتماع بخفضها للاجور وتخطيها لمشاركة صغار المنتجين وابعادها للخدمات الصحية والتعليمية من متناول ايدى الفقراء مما افضى إلى انتشار الفقر والجهل والعطالة والتمزق الاجتماعى.

واعلن البيان البديل رفضه لفكرة تحجيم السياسات الاجتماعية فى الدول النامية إلى شبكة سلامة اجتماعية تطرح كوجه انسانى يغطى حقيقة التكيف الهيكلى. واعرب البيان عن خيبة أمل المنظمات غير الحكومية ولفشل المؤتمر فى تقدير أولوية حقوق الانسان كشرط اساسى للتنمية الاجتماعية الحقيقية التى تقدم على المشاركة الفعالة من كافة قطاعات المجتمع.

كما شدد البيان على أنه ينبغى لمؤسسات بريتون وودز أن تكون واضحة وذات مصداقية وتتعامل مع المجتمع المدنى فى الشمال والجنوب وتركز برامجها على الشعوب وتعطى الفرصة فى المشاركة للحركات الاجتماعية والمواطنين والمنظمات على كافة المستويات وذلك من خلال آليات الحوار والاتفاقيات وتنفيذ البرامج وضمان المراقبة.

وقد جاء تصاعد حركة المنظمات غير الحكومة بمثابة رد فعل للخطاب الذى القاه المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى والذى اعتبره المراقبون بمثابة اعلان لسياسة الصندوق والدول الصناعية الكبرى. حيث أكد فى خطابه على ماجاء بمداولات المؤتمر بشأن النظام الاقتصادى الجديد والاتجاه الرامى إلى «عولمته»، وأكد كذلك أن مساعدة الدول على احراز نمو عالى القيمة وتقليل الفقر تحقيق العدالة لن يتأتى إلا باصلاحات ضرورية تتجه إلى التكيف الدائم لدعم الاستقرار المالى واعادة التوازن للاقتصاد الكلى. ولضمان سياسات التكيف الهيكلى ومحاولة التخفيف من لاثار السلبية الناجمة عنها اقترح المدير التنفيذى قيام مراقبة دولية متعددة الاطراف يقوم بها الصندوق والبنك الدولى ومنظمة التجارة الدولية على أن تتعاون هذه الأطراف فى اطار سياسات محددة كالتكيف الهيكلى وتقليل الفقر فى المدى الطويل واطلاق حرية التجارة والتنسيق فى تمويل المشروعات على صعيد الاقتصاد الدولى والمحلى.

وقد جاءت الوثيقة الرسمية النهائية للمؤتمر بمثابة تأكيد على ماذهب اليه مدير الصندوق فى الابقاء على سياسات التكيف الهيكلى رغم اقرار الوثيقة بالاثار السلبية الحادة التى نجمت عنها فى البلدان النامية.

ومع ذلك فلابد وان هناك بديلا عمليا مطروحا فى مواجهة سياسات التكيف الهيكلى ولعل ذلك مادفع بالمنظمات غير الحكومية فى اعلانها البديل لأن تقرر أنها لاتقترح نظاما عالميا بديلا وانما تترك المجال لابتكار حلول محلية لاحتياجات المجتمعات.

ملف خاص
مع صاحل كوبنهاجن

سواسية

CIHRS

SAWASIAH

توصيات كوبنهاجن

انتهى مؤتمر القمة الاجتماعية بكوبنهاجن الى اعتماد العديد من التوصيات والقرارات بشأن القضاء على الفقر، وتوسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة، وتحقيق التكامل الاجتماعى.

ونلخص فيما يلى ابرز هذه التوصيات والقرارات التى تضمنها الاعلان النهائى للمؤتمر

١) فى مجال القضاء على الفقر :

أكد الاعلان النهائى للمؤتمر على ضرورة وضع استراتيجيات وطنية للحد من الفقر وتعزيز التعاون الدولى ودعم المؤسسات الدولية لمساعدة البلدان فى جهودها ووضع اساليب لقياس الفقر بكافة اشكاله وتوسيع الفرص لتمكين الفقراء من زيادة قدراتهم على تحسين اوضاعهم واشراكهم فى تحديد الاهداف وتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات ووضع السياسات الاقتصادية.

كما أكد على أن تقوم الدول بحلول عام ٩٦ بوضع سياسات وطنية للقضاء على الفقر ومعالجة اسبابه الهيكلية ووضع غايات واهداف ذات اطر زمنية للحد بدرجة كبيرة من الفقر. كما ينبغى لأعضاء المجتمع الدولى ان يقوموا على صعيد ثنائى او من خلال المنظمات المتعددة الاطراف بتهيئة ظروف مواتية للقضاء على الفقر وذلك بالحد من الديون على الدول النامية ودعوة المجتمع الدولى لاكتشاف وسائل حديثة لتخفيف عبء الديون واعتماد سياسات لانهاء الديون الثنائية على الدول الأقل نمواً فى موعد لا يتجاوز عام ٩٦، وضرورة ان يضمن برنامج التكيف الهيكلى العمل على تخفيف اهداف التنمية الاجتماعية ولاسيما القضاء على الفقر.

٢) فى مجال توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة :

ترى التوصيات ضرورة وضع سياسات لتوسيع فرص العمل وزيادة الانتاجية فى القطاعين الريفى والحضرى وذلك لتوفير التدريب والتعليم والتكيف مع التكنولوجيا وتعزيز مشاركة المرأة فى قضية التنمية، واعطاء الاولوية على الصعيدين الوطنى والدولى للسياسات التى تكفل التصدى لمشاكل البطالة، والعمل على تشجيع الاستثمارات التى تتم بكثافة الايدى العاملة فى الهياكل الاساسية للاقتصاد التي تستخدم الموارد المحلية كما يشير الي تشجيع استراتيجيات التنمية الاقتصادية المجتمعية التي تستمد كفاءتها من المشاركة من الحكومات وفئات المجتمع المدني من اجل خلق فرص عمل.

واكدت التوصيات علي ضرورة تحسين نوعية العمل والعمالة في اطار الالتزام بحقوق الانسان واحترام حقوق العمال وتحريم السخرة وعمل الاطفال وتقرير المساواة في العمل والاجر بين الرجل والمرأة.

٣) في مجال التكامل الاجتماعي :

ودعت التوصيات في هذا الصدد الي قيام مؤسسات تخضع للمساءلة وتسعي لتعزيز دور المجتمع المدني ومشاركته في وضع السياسات العامة وتنفيذها وتحث علي التسامح والاحترام المتبادلان والمساواة بين الجنسين وانصاف المرأة والقضاء علي جميع اشكال العنف. ودعت الحكومات للعمل علي مساواة الجميع امام القانون وتوسيع وتحسين الخدمات الاساسية وتوفير فرص عمالة متساوية بالقطاع العام والتقليل الي ادني حد من الاثر السلبي للتكيف الهيكلي علي الفئات والمجتمعات الضعيفة والمحرومة ومنع تهميشها في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية.

اما في جانبها التنفيذي فان التوصيات قد ركزت علي ضرورة خلق ارادة سياسية هائلة علي الصعيدين الوطني والدولي للاستثمار في السكان ورفاهيتهم واكدت علي حشد الجهود بتهيئة موارد مالية جديدة واضافية من جميع مصادر وآليات التمويل بما فيها المصادر متعددة الاطراف في شكل قروض مشروطة ميسرة أو منح.

وفي سبيل هذا الدعم المالي اعلن انشاء صندوق خاص سمي (الصندوق الدولي الخاص بالتنمية الاجتماعية) باستخدام مصادر تمويل جديدة ومبتكرة لغرض تنفيذ مقررات مؤتمر القمة الاجتماعية.

وجري التأكيد علي ضرورة ان يولي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف والصناديق الانمائية الاقليمية وغير الاقليمية وجميع منظمات التمويل الدولية الاخري اهتماما اكبر بدمج اهداف التنمية الاجتماعية في سياسات وبرامج عملياتها وذلك باعطاء اولوية قصوي للأقراض للقطاع الاجتماعي.

سواسية .. نشرة يصدرها مركز القاهرة لحقوق الانسان (CIHRS) تنفيذ : CTC ت: ٣٤٠٥٠٥٧ - ٣٤٠٥٠٥٨ اخراج فنى/ عبدالحميد عبدالله